وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة

The Internal Challenges of Iraqi National Security and Their Impact on the Achievement of Sustainable Development

المدرس المساعد / أحمد عبد الجبار حميد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. العراق

ahmed.a@cis.uobaghdad.edu.iq

Researcher: Assistant Lecturer. Ahmed Abd Aljabar Hamid

Center for Strategic and International Studies, Iraq

الملخص

يتناول البحث طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، في العراق، وتنبع أهميته من تحليل تداعيات التحديات الداخلية، في إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويفترض أنَّ التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية، والتي تسهم في عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حالة عدم معالجتها بصورة إستباقية. إذ أسهمت حالة عدم الاستقرار الأمني، وضعف المؤسسات، وتفشي الفساد، والهشاشة الاقتصادية، وتراجع رأس المال البشري، والتدهور البيئي، في إعاقة بناء بيئة آمنة قادرة على دعم مسارات التنمية المستدامة. واعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي لتشخيص التحديات الأمنية، والمؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وانعكاساتها على الاستقرار والتنمية. وتوصل إلى أنَّ الإرهاب، وضعف الحوكمة، وتفشي الفساد، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتدهور الأوضاع الاجتماعية، والبيئية، أسهمت مجتمعةً في إضعاف مسارات التنمية المستدامة. ويخلص البحث إلى أنَّ تبني مقاربة شاملة للأمن الوطني، تقوم على الإصلاح المؤسسي، وتنمية رأس المال البشري، وتنويع الاقتصاد، وحماية البيئة، يمثل شرطاً أساسيًا لتحقيق الاستقرار، ودعم التنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، التنمية المستدامة، الجريمة المنظمة، رأس المال البشري، الاقتصاد الريعي، الاستدامة البيئية.

Abstract

This study examines the relationship between national security and sustainable development in Iraq, with a focus on analyzing how internal challenges impede the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs). It employs a descriptive–analytical methodology to identify security, institutional, economic, social, and environmental challenges and to assess their implications for stability and development. The findings reveal that terrorism, weak governance, the widespread prevalence of corruption, dependence on a rentier economic structure, and the deterioration of social and environmental conditions have collectively obstructed pathways toward sustainable development. The study concludes that the adoption of a comprehensive national security approach—anchored in institutional reform, human capital development, economic diversification, and environmental protection—constitutes a fundamental prerequisite for achieving sustainable stability and advancing sustainable development in Iraq.

Keywords: National Security, Sustainable Development, Organized Crime, Human Capital, Rentier Economy, Environmental Sustainability.

المقدمة

يشكّل الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، ركيزتين أساسيتين في بناء الدول، وضمان استقرارها، واستمراريتها، إذ لم يعدّ الأمن يُختزل في أبعاده العسكرية التقليدية، بل أصبح مفهومًا شاملاً يرتبط بقدرة الدولة على حماية كيانها، وسيادتها، وتوفير بيئة مستقرة تلبي الاحتياجات المشروعة لمواطنيها، وتضمن العدالة الاجتماعية، والاقتصادية. وفي المقابل، تمثل التنمية المستدامة إطاراً استراتيجيًا يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، وتوسيع خياراته، عن طريق تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وبما يحفظ حقوق الأجيال الحاضرة، والمستقبلية. وفي الشأن العراقي، برزت العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، بوصفها علاقة معقدة، في ظلّ ما شهده البلد من تحولات سياسية، وأمنية، واقتصادية، وبيئية، عميقة، والتي أفرزت تحديات داخلية متداخلة، شملت تصاعد التهديدات الأمنية، وضعف الأداء المؤسسي، وتفشي الفساد، والهشاشة الاقتصادية، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، والتدهور البيئي، الأمر الذي انعكس سلبًا في قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الاسهام في إثراء الدراسات الأكاديمية، عبر تقديم تحليل علمي يوضح ترابط الأمن، والتنمية، ويوفر مؤشرات يمكن الإفادة منها في دعم صناع القرار، عند وضع السياسات العامة، والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار، وبناء مؤسسات قادرة على دعم التنمية المستدامة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، في العراق، وبيان تأثير التحديات الداخلية للأمن الوطني في مسارات تحقيق التنمية المستدامة، مع تشخيص أبرز هذه التحديات، واستكشاف الآليات الكفيلة بمعالجتها، بما يعزز الاستقرار، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤلين مفادهما: كيف تؤثر التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، في قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة؟ وما الآليات الكفيلة بمعالجة هذه التحديات، بما يحقق التكامل بين متطلبات الأمن الوطني، وأبعاد التنمية المستدامة؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة طردية بين التحديات الداخلية للأمن الوطني، ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، فكلما تصاعدت حدة التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، ولاسيَّما الأمنية، والمؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، تراجعت فرص تحقيق التنمية المستدامة. في حين أنَّ اعتماد

مقاربة شاملة لإصلاح المنظومة الأمنية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، ومكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري، والحفاظ على الاستدامة البيئية، من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني، ودعم مسارات التنمية المستدامة.

منهجية البحث

لغرض الالمام بموضوع البحث من الأبعاد كافة، تمَّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للربط بين متغيرات البحث.

هيكلية البحث

تمَّ تقسيم البحث على مقدمة، وثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى وصف طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة. وتطرق المحور الثاني إلى مظاهر تأثير التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي في تحقيق التنمية المستدامة. أمَّا المحور الثالث فقد تطرق إلى آليات مواجهة التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم خُتم بخاتمة، واستنتاجات.

المحور الأول

العلاقة بين الأمن الوطني والتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم الأمن الشامل والأمن الشامل والدولة الهشة

برزت مجالات بحثية في مفهوم الأمن الشامل، منها نظرية كوبنهاكن، والتي دعت إلى توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية، إلى مجالات جديدة، وقد ميز (باري بوزان) بين عدة قطاعات، تغطي في مجموعها الأمن بمفهومهِ الشامل، وهي: القطاع العسكري، والذي يتضمن القدرات العسكرية للدول، ومستوى ادراكها لنوايا الدول الأخرى. والقطاع السياسي والمتعلق بالاستقرار التنظيمي، والمؤسساتي للدول، وأنظمة الحكم. والقطاع الاقتصادي، والمتعلق بالوصول إلى الموارد، والتمويل، والأسواق، للحفاظ على الرفاه، وقوة الدولة. والقطاع المجتمعي، والمتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة، والثقافة، في إطار شروط مقبولة لتطورها. والقطاع البيئي، والمتعلقة بصيانة المحيط المحلي، وعلى مستوى الكوكب. ويؤكد (بوزان) أنَّ تلك القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فهي منسوجة في شبكة من الروابط لمواجهة التهديدات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية1. ويشير الأمن الشامل إلى أنَّ مهمة تحقيق الأمن، ليست مقتصرة على المؤسسة الأمنية فقط، بل هي مهمة مشتركة تتولى كل جهة جانبًا من جوانبها، ويأتي الأمن الشامل بتحقيق أهداف مؤسسات الدولة كافة، والذي يحمي

1- حسين باسم عبد الأمير، مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد(38)، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، (بغداد: بيت الحكمة، 2019) ، ص172.

المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وما يحافظ على تماسك بنائها في النظام الدولي، وبالتالي يواجه تحقيق الأمن الشامل تحديات جديدة شاملة، هي: النمو الديموغرافي، والتفاوت الاقتصادي، والنزوح الجماعي، والتدهور البيئي، وتجارة المخدرات، والإرهاب الدولي2.

وأدت الظروف ما بعد الحرب الباردة، وتأثير العولمة، إلى تأكيد أهمية الفرد الإنساني في الدراسات الأمنية، ولذلك ظهر مصطلح الأمن الإنساني، والذي يشير إلى حماية الفرد من مختلف التهديدات المتصلة بحياتهِ، وحقوقهِ، وتنميتهِ، وتحريرهِ، من القيود كافة، التي تُعد خطرًا على حياتهِ في جميع الأوقات، ويركز في الحاجات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للفرد، ويؤكد على أن يكون الإنسان بمأمن من الحرمان الاقتصادي، والتمتع بحياة مقبولة، وضمان الأداء للحقوق الإنسانية الأساسية. ولذلك فهو يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية، ويوسع نطاقهُ عالميًا، ويحث الفواعل في الساحة العالمية كافة للتعاون، لتأمين حاجات الفرد الإنساني مهما كانت3.

ويركز الأمن الإنساني على صون الكرامة البشرية، وتلبية احتياجاته المعنوية، والمادية، عن طريق ضمان حقوق الإنسان، وحرياتهِ، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون. ولتحقيق ذلك يعتمد الأمن الإنساني على مرتكزين، الأول: الحماية، والتي تحمي الأفراد من المخاطر، وتستلزم جهودًا منسقة لتطوير معايير، وإجراءات، ومؤسسات، لمعالجة المخاوف القائمة. والثاني: التمكين، والذي يساعد الأفراد على تطوير قدراتهم، ليصبحوا مشاركين في صنع القرار، ومن ثمَّ يكون الأمن الإنساني مكملًا لأمن الدولة، وناهضًا بالتنمية الإنسانية، ومعززًا لحقوق الإنسان4. ويشمل الأمن الإنساني مجموعة أبعاد، والتي تلبي حاجات الإنسان، ومطالبهِ في البيئة الداخلية، والخارجية، وهي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، وتعمل تلك الأبعاد بشكل متكامل في تحقيق الأمن الإنساني، وتراجع أي منهم يؤدي إلى تراجع الأبعاد الأخرى5.

ويقصد بالدولة الهشة هي ذات هياكل ضعيفة، وتعاني من إنهيار العقد الاجتماعي، نتيجة لعدم قدرتها أو رغبتها في التعامل مع وظائفها الأساسية، والوفاء بالتزاماتها، ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتوافر الأمن، والأمان، لمواطنيها، والقضاء على الفقر، وتقديم الخدمات، والإدارة الشفافة، والعدالة في توزيع الموارد، وإتاحة الفرصة للوصول إلى السلطة6. وفيما تركز الأدبيات السياسية المعاصرة على البعد

2- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (8)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، (الجزائر، 2014)، ص25.

3 - فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظلّ العولمة، (عمان: دار الخليج، 2020)، ص42.

4 - لجنة أمن الإنسان، أمن الإنسان الان حماية للناس وتمكينهم، (نيويورك: لجنة أمن الانسان، 2003)، ص11.

5- نقلا عن: عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الانساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، العدد (51)، كلية العلوم السياسية، (2016)، ص ص341- 344.

6- نقلا عن: علي فائز جساب و أياد حسين خلف، معالم ومؤشرات الدولة الهشة في العراق بعد 2005، وانبثاق الحركة الاحتجاجية، المجلد (2)، العدد (79)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، الجامعة الاسلامية، النجف الاشرف، (2024)، ص166.

الاجتماعي للهشاشة، وبالتحديد بعد فترة الربيع العربي، والتي أوضحت ضعف العلاقة بين المجتمع، والسلطة، والتي أدت إلى غياب القانون، والنظام، وذلك المنهج الجديد بات أكثر مقبولية عند الأكاديميين، والذين يعتقدون أنَّ ضعف التماسك الاجتماعي، سيؤدي إلى هشاشة الدولة، ولاسيَّما في المجتمعات المتعددة الأثنية7.

ويستخدم دليل الدول الهشة الصادر عن صندوق دعم السلام (FFP)، مؤشرات في تصنيف الدول، وتكمن أهميته بكونهِ يرتبط بسمعة النظام السياسي عالميًا، وينبئ بالتداعيات التي تتمخض عن هشاشة النظام السياسي، وأوضاعهِ العامة، ويرصد المؤشر هشاشة الدولة وفق مقياس رقمي من (صفر)، وهي الأكثر استقرارًا إلى (عشرة) الأكثر هشاشة، موزعة إلى أثني عشر مؤشرًا قطاعيًا، ومعتمدة على وثائق، وتقارير، ودراسات، وتقيس تلك المؤشرات درجة حدة التهديدات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس في أداء وظائفها الأساسية، وتشمل المؤشرات الرئيسة، وهي: المؤشرات السياسية، والأمنية، وتشمل: شرعية الدولة، والجهاز الأمني، والنخبة الفئوية، والتظلم الجماعي، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. والمؤشرات الاقتصادية، وتشمل: دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة، والتضخم، والديون، والفقر، ومستوى الاستثمار الأجنبي، وبرامج التقشف الاقتصادي. والمؤشرات الاجتماعية، وتشمل: الضغوط الديموغرافية، والحصول على المياه الصالحة للشرب، والأوضاع الصحية، والضغوط الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وحركة اللجوء والنزوح، والتهجير القسري. ومؤشر التدخل الخارجي، ويشمل: تأثير تدخل الجهات الخارجية في أداء الدولة، والتبعية الاقتصادية للدولة، أو المشاركة الاقتصادية من لدن الجهات الفاعلة الخارجية8.

يحدد الأمن الشامل قدرة الدولة على إدارة التهديدات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، بصورة متكاملة، في حين يركز الأمن الإنساني على حماية الفرد، وضمان حقوقه، واحتياجاته الأساسية. ويؤدي ضعف تحقيق الأمن الشامل إلى تراجع الأمن الإنساني، والذي ينعكس سلباً على تماسك المجتمع، ويعمّق مظاهر هشاشة الدولة عن طريق إضعاف المؤسسات، وتآكل العقد الاجتماعي، وتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع. وبالمقابل، فإنَّ تعزيز الأمن الإنساني عبر التنمية، والحكم الرشيد، يُسهم في تقوية الأمن الشامل، والحد من هشاشة الدولة، بما يحقق الاستقرار، والتنمية المستدامة.

ثانيًا- مفهوم الأمن الوطني والتنمية المستدامة

تَصدرَ مصطلح الأمن الوطني أولويات الدول من حيث سياساتها، واستراتيجياتها، ولذلك اتبعت عدة وسائل لمواجهة المخاطر التي تُهدد مجتمعاتها، وتلك المخاطر أمَّا داخلية نابعة من الدولة ذاتها، أو إقليمية، أو خارجية دولية، نابعة من البيئة الخارجية. فالأمن هو نقيض الخوف، وهو حالة ضرورية لتطور الحياة الاجتماعية، وشرط أساسي

7 - أياد حسين خلف و حسن علي الاسدي، الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجاً، المجلد (10)، العدد (35)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، (2018)، ص128.

8 -Fragile State Index (FFP), The Fund for Peace, Indicators, Available at: https://fragilestatesindex.org/indicators/

لنجاح الأنشطة البشرية في المجالات كافة، وركيزة ضرورية للمحافظة على كيان الدولة، وسيادتها[9]. وبمرور الوقت تطور مصطلح الأمن الوطني، من معنى ضيق سلبي يتحقق عندما تتحرر الدولة، والإنسان من مشاعر الخوف، والقلق، لزوال المخاطر الحسية. ومعنى شامل ايجابي يشير إلى قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها المشروعة، ومتطلباتهم، عبر تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، فالأمن الوطني ذو طبيعة مجتمعية، يتضمن عدة أبعاد جغرافية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وكيان الدولة، والمجتمع، برمته[10].

وتعرِّف الأمم المتحدة مصطلح التنمية، بكونهُ عملية تغيير مستمرة، ومتكاملة، تهدف إلى تحسين حياة الإنسان، ورفاهيته، عن طريق توسيع خياراته، وحرياته، وهي عملية محورها الإنسان، وتتسم بالاستدامة. ويتضمن هذا المصطلح أبعادًا اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية. وتُعرف التنمية المستدامة: بأنَّها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها[11]. وبرزت أهمية التنمية البشرية المستدامة، منذ إصدار الأمم المتحدة لتقريرها الأول، حول التنمية البشرية عام (1990). ووفقاً لما ورد في تقاريرها اللاحقة، تُعرَّف التنمية البشرية المستدامة بأنَّها عملية تهدف إلى توسيع خيارات الأفراد، عن طريق تعزيز فرصهم في التعليم، والصحة، والدخل، والعمل، والحرية، والمشاركة. وترتكز هذه التنمية على محورين أساسيين: الأول يتمثل في بناء القدرات البشرية، لتحقيق مستوى متقدم من الرفاه الإنساني، القائم على حياة طويلة، وصحية، واكتساب المعرفة، وضمان الحرية لجميع الأفراد؛ أمَّا الثاني فيكمن في توظيف هذه القدرات بصورة فعّالة، في مختلف مجالات النشاط الإنساني، مثل: الإنتاج، والمجتمع المدني، والسياسة.[12] وأشار تقرير الأمم المتحدة لعام (2003)، إلى أهمية دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول، لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. وقد جرى التأكيد على ذلك في مؤتمرات دولية، مثل: مؤتمر ريو دي جانيرو عام (2012)، والقمة الأممية عام (2015) في نيويورك، إذ أُقرَّ "جدول أعمال (2030) للتنمية المستدامة"، الذي تضمن (17) هدفًا، و(169) غاية. وتُعد هذه الأهداف امتدادًا لأهداف الألفية، وتهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، للتنمية، عبر تعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، والفتيات[13].

ثالثًا- أوجه الترابط بين الأمن الوطني والتنمية المستدامة

يرتبط الأمن الوطني بالتنمية بعلاقة ترابطية، فالأمن الوطني هو التطور والتنمية في المجالات كافة، في ظلّ حماية مضمونة، والذي ينبع من معرفة الدولة للمصادر التي تهدد قدراتها، ومواجهتها، عبر تنمية القدرات بشكل

9- هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (عمان: دار حامد للنشر، 2012)، ص17

10- علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012)، ص60.

11 - الأمم المتحدة، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1997)، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/rBqflp

12 - نقلاً عن: المعتصم بالله الجوارنه وديمه محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، (عمان: دار الخليج، 2017)، ص43.

13 - معجب بن أحمد الزهراني، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر، 2016) ، ص48.

حقيقي في المجالات كافة، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل[14]. ومن ثمَّ أصبح الأمن الوطني مصطلحًا مجتمعيًا يتعلق بقضايا التنمية، والأستقرار السياسي، فالدول تكون قادرة على تحقيق أمنها، عبر ما تملكه من إمكانات اقتصادية، وسياسية، وجغرافية، وبشرية، والقوة العسكرية لحماية هذا الأمن[15].

وتتصف طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، بالتكامل، والتأثير المتبادل، فكلاهما عنصران متكاملان لضمان استقرار الدول، إذ يركز الأمن الوطني في حماية الدولة من التهديدات المتعددة، وفيما تعمل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر، من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ويتصل كلاهما في محور الإستدامة. فمعالجة القضايا البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمُهددة لاستقرار الدول، ستُعزز الأمن الوطني، في حين إنَّ تحقيق الأمن الوطني، يهيئ البيئة الملائمة لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، والذي يضمن رفاهية المجتمعات على المدى الطويل[16].

ويسهم الأمن الوطني في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق ضمان الاستقرار المطلوب للمجتمع، ليُمكّن الأفراد من العمل، والإبداع، وتوظيف الجهود بإتجاه التنمية المستدامة، وضمان الاستمرارية، إذ يضمن الأمن الوطني حماية البنية التحتية، والممتلكات، والذي يعزز إستمرارية المشروعات التنموية في المجالات كافة، وتشجيع المشاركة عبر توافر الشعور بالأمن، والطمأنينة للمواطنين، وحثهم على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع، وتنفيذ أهدافهُ التنموية، وتخفيف النزاعات، إذ يسهم الأمن الوطني في بناء مجتمعات سلمية، عبر مواجهة العنف، والنزاعات المسلحة، وفرض سيادة القانون، والأمن، والاستقرار، وتوجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة[17]. ومن جانب آخر، تسهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الوطني، عن طريق معالجة الجذور الحقيقية لانعدام الأمن، عبر معالجة الاختلالات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تُعد من أبرز مسببات عدم الاستقرار، مثل: الفقر، والبطالة، وتعزيز المؤسسات القوية عبر إنشاء مؤسسات قوية، وعادلة، وتدعم الأمن المجتمعي، وتحمي حقوق الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، عبر تقليص أوجه عدم المساواة، بما يعزز الانسجام الاجتماعي، ويقلل مصادر الصراع المحتملة، والاستدامة البيئية، عبر حماية الموارد الطبيعية التي تشكّل جزءًا من الأمن الوطني على المدى الطويل[18].

وممَّا سبق يمكن القول: إنَّ طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، تتصف بالتفاعل، والتأثير المتبادل، إذ يسهم الأمن الوطني في تحقيق بيئة مستقرة، وآمنة، تُسهم من تنفيذ السياسات التنموية، وضمان

---

14 - نقلاً عن: سعد عبيد علوان و رياض فاضل محمد، الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات، مجلة المعهد، معهد العلمين، العدد (15)، (النجف الاشرف، 2023) ، ص114.

15 - نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، (عمان: دار الراية للنشر، 2009)، ص17.

16 - أحمد مصطفى جبر، دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الامن الوطني: دراسة حالة اليابان، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلد (40)، العدد (2)، (الرياض، 2024)، ص168.

17 - Nenger Iorkpen, "Peace and Security- Essential Tools for National Development", International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol (6) , Issue(1), The Administrative Staff College of Nigeria, (2022), p:563.

18 - أحمد مصطفى جبر، دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمن الوطني: دراسة حالة اليابان، مصدر سبق ذكره، ص158.

استمراريتها، في حين تسهم التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الوطني، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، مثل: الفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وبناء مؤسسات قوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الموارد البيئية. وبذلك يشكّل التكامل بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار، والرفاه، على المدى الطويل.

المحور الثاني

مظاهر تأثير التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي في تحقيق التنمية المستدامة

أولاً- التحديات الأمنية والعسكرية

1- التطرف العنيف والإرهاب

تنوعت تعريفات مفهوم التطرف وفقاً لطبيعة الدراسة، فمن زاوية اجتماعية هو تجاوز الاعتدال، والغلو في الاعتقاد، والسلوك. ومن زاوية قانونية وسياسية، هو الخروج العنيف عن النظام القيمي، والفلسفي، السائد في المجتمع[19]. والتطرف بشكل عام مرتبط بالفكر، في حين الإرهاب هو اليد العملية الممثلة لهذا الاتجاه الفكري. أي بمعنى آخر: إنَّ التطرف هو مخ الإرهاب الذي يفكر، ويخطط، ويقدم لهُ المسوغات الشرعية، والمحورة لشرعنة أعمالهِ العنيفة، ومن ثَمَّ فإنَّ التطرف سوف يتمثل في العنف المادي متحولاً إلى إرهاب، عبر التحول إلى شبكة الأفعال التي تمس الإعتداء على الممتلكات، أو الأوراح البشرية[20]. وأصبح العراق بعد عام (2003)، ساحة للعمليات الارهابية، والقتل، والتدمير، والتي تأرجح وصفها بين الإرهاب، والمقاومة، والعدوان، وكلاً وفق معتقدهِ الذي يؤمن بهِ، والذي أدى الى إنهيار مؤسسات الدولة، واستخدام أساليب دموية قاسية من لدن الجماعات الارهابية[21]. وفي (9\6\2014) سيطر تنظيم داعش (الارهابي) على ثلث الأراضي العراقية، والذي قام بقتل، واعدام، عدد كبير من سكان مدن الموصل، وصلاح الدين، والأنبار، والجنود العراقيين، إذ سجلت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الخسائر البشرية بنحو (20252) ألف شخص، ولذلك يعدُّ هذا التنظيم من أخطر التحديات الأمنية، التي واجهت الحكومة العراقية بعد عام (2014)، وما زالت آثاره مستمرة. وظهر ذلك التنظيم نتيجةً لإنتشار التطرف الفكري في المجتمع، والذي عمل على زعزعة الاستقرار، والأمن، والتشويش على الحقائق، وتهديد القيم، والمعايير المجتمعية، وظهور ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي[22].

2- ضعف القدرات العسكرية والاستخباراتية

19- بشير معمورية وآخرون، السلوك العدواني في الجامعة ودور التربية في مواجهته، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2009)، ص132.

20 - سامي نجم، التطرف الفكري الاصول الفكرية لجماعات التطرف المعاصرة، (الاسكندرية: دار اكتب للنشر، 2023)، ص26.

21 - رئاسة مجلس الوزراء، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب، 2015-2020، (بغداد: جهاز مكافحة الإرهاب)، ص10.

22- مكتب حقوق الانسان في المفوضية السامية التابعة للامم المتحدة لحقوق الانسان في العراق. تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، (جينيف: 2014)، ص ص4-7.

يُعزى ضعف القدرات العسكرية العراقية، إلى عوامل متعددة أبرزها التأسيس غير المهني للقوات المسلحة بعد عام (2003). وفيما أسهم تحويل مهام الجيش من الدفاع الخارجي إلى الأمن الداخلي، في إضعاف عقيدته القتالية. وزيادة هشاشتهِ نتيجة تفشي الفساد الإداري، والمالي، ووجود عناصر غير مؤهلة، وغياب منظومات قيادة وسيطرة فعَّالة. وأدى ضعف الاستخبارات العسكرية، وتعدد مراكز القرار، وتسييس المؤسسة الأمنية، إلى تراجع أدائها، وانهيار بعض تشكيلاتها، الأمر الذي جعلها تعتمد على الدعم الأجنبي في التسليح، والمعلومات، والاستخبارات[23]. وعلى الرغم من إعادة التنظيم، والتسريحات التي جرت من أعلى المستويات، بعد أحداث عام (2014)، ما زالت المؤسسة العسكرية تواجه عدة تحديات، منها الفساد، والمحسوبية، والمحاباة، والعجز، في الاتصالات، والخدمات اللوجستية، وقدرات الصيانة، والقيادة، ونقص الامكانات، والسياسات الأمنية ذات الحلول طويلة المدى[24].

3- انتشار الجريمة المنظمة بصورها كافة

من أبرز صور الجريمة المنظمة هي انتشار السلاح المنفلت، والتي تفاقمت بعد أحداث عام (2014)، وأدت إلى إضعاف سيطرة الحكومة المركزية، وظهور سطوة العشائر، واستخدام العنف المسلح فيما بينها، والذي يهدد منظومة الأمن، والاستقرار الاستراتيجي، في العراق[25]. وفضلاً عن انتشار المخدرات، والذي يعدُّ تحديًا يواجه المنظومة الأمنية، ومن أبرز آثارها هو انتشار الجريمة نتيجة لزيادة المتعاطين لها، ومشكلة التفكك الأسري، والآثار المادية، والمتمثلة في خروج العملة الصعبة للعصابات التي تتاجر بها. وارتفاع الجريمة الجنائية، ومن تلك الجرائم: القتل، والسرقة، والخطف، والسطو المسلح، نتيجة لعدة أسباب منها: ترك التعليم المدرسي، وغياب العدالة الاجتماعية، وقلة فرص العمل، وانتشار السلاح بشكل مفرط[26].

4- الهجمات السيبرانية

تمثل تحديات غير مرئية، والتي تؤثر في منظومة البيئة الأمنية العراقية، إذ تزامن التطور التكنولوجي الذي شهده العراق، في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام (2013)، ضعف الأمننة الإلكترونية للبنية التحتية الوطنية الأمنية، والمصرفية، والشخصية، والذي يجعل العراق منكشفاً لكثير من دول العالم عبر اختراقه والتجسس على المعلومات الأمنية وجعل العراق ساحة لشن الهجمات الالكترونية لتهديد أمن المعلومات ضد دول أخرى، وفضلاً عن

23 - حاتم الفلاحي، غياب العقيدة العسكرية للجيش العراقي الجديد بعد عام2003م الأسباب والنتائج، (مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، مقالة منشورة بتأريخ (4\2\2022) ، متاح على الموقع الالكتروني:https://2u.pw/6oBMhb

24- محمد مجي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014،(الاردن: دار دجلة، 2019)، ص195.

25- نجدت صبري ئاكره بي، الاطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، (الاردن: دار دجلة، 2015)، ص184.

26 - حمدي عبد العزيز، الجريمة والقضاء في الشرق الأوسط حالات مختارة، ط1،(القاهرة: دار الطلائع للنشر، 2017)، ص363.

ذلك، تتعاقد أكثر المؤسسات العراقية لتجهيز معلوماتها عبر أقمار صناعية ذات مورد خدمة تقع خارج الحدود العراقية، والذي يعد خرقاً لأمن المعلومات العراقي.[27]

ومما سبق ذكره، يمكن القول: ان انتشار الارهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها وضعف الأمن المعلوماتي العام والخاص وضعف القدرات العسكرية والاستخباراتية لمواجهة التحديات تشير الى عدم وجود بيئة تتصف بالسلام المستدام وتتصف بالعنف والارهاب والذي يعرقل تحقيق السلام المطلوب في الهدف السادس عشر.

ثانيًا- التحديات المؤسسية

1- ضعف الأداء المؤسسي

أدى تقاسم مراكز الحكم بين الأحزاب، والقوى السياسية، بعد عام (2003)، إلى ترسيخ نظام المحاصصة المكوناتية، والذي انعكس على الجهاز التنفيذي للدولة، فغلبت المصالح الفئوية على المصلحة العامة.[28] وأسهم تمدد المكوّن المجتمعي داخل المكوّن السياسي، في تسييس مؤسسات الدولة، وإضعاف قدرتها على أداء وظائفها الإدارية، والخدمية، بكفاءة، وتأخير تشكيل الحكومات لأشهر، الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية الأداء الحكومي، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين[29]. وفيما تتصف السلطة التشريعية بعدم التكامل المؤسساتي، نتيجة لعدم إكتمال تأسيس المؤسسات، وقوانينها المنصوصة دستوريًا، مثل: تأسيس مجلس الاتحاد الذي يعمل كموازنٍ لسلطة مجلس النواب. والحاجة التشريعية أي عدم سن التشريعات وفق الدستور، مثل: قانون النفط والغاز، والضغوط التي تعرضت لها السلطة القضائية، أدت إلى عجزها عن تحقيق عملها بالشكل الصحيح[30].

واتصفت المؤسسات غير الرسمية بالضعف البنيوي نتيجة لعدة عوامل، إذ تعاني الأحزاب السياسية من عدم امتلاكها أهداف واضحة للعمل السياسي، فهي أحزاب شخصيات وليست برامج سياسية، واجتماعية، وثقافية، وضعف قواعدها الشعبية، وأطرها الفكرية، واخفقت في تحقيق الاندماج، والتكامل المجتمعي[31]. ويعود ضعف منظمات المجتمع المدني، إلى كون أغلبها مُسيسة نتيجة لارتباطها بأحزاب سياسية، أو شخصيات ذات نفوذ، وتعتمد

27 - علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور أمني، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (33-34)، (بغداد، 2020)، ص223.

28 - وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة، ط1، (عمان: الاكاديميون للنشر، 2014)، ص380.

29 - معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرا، بلجيكا، لبنان)، (بغداد: دار الكتب العلمية، 2015)، ص244.

30- وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2017، ص139.

31 - خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص74.

على مصادر خارجية لتمويلها، وأصبحت أغلب تلك المنظمات ربحية تخدم أجندة خاصة، وهي امتداد للبنى التقليدية كالعشيرة، والقبيلة، والدين[32].

2- ضعف التخطيط الاستراتيجي والإرادة الوطنية في تنفيذ الخطط الوطنية

والذي يمس مختلف المجالات (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والإعلامية، والعسكرية، والعلمية، والتقنية)، والاخفاق في إدارة هذه الشراكة يهدد الأمن الوطني العراقي بصورة مباشرة، والذي يشير إلى عدم القدرة على تحشيد القوة الشاملة، لمواجهة التحديات الداخلية، والخارجية للأمن الوطني العراقي[33].

3- **ضعف الحوكمة الرقمية**

وفقًا للتقارير الدولية، احتل العراق المرتبة (148) من بين (193) دولة، وفق مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام (2024)، وهو ما يعكس استمرار اعتماد مؤسسات الدولة على الإجراءات الورقية، وضعف البنية التكنولوجية، والقدرات التقنية اللازمة لدعم التحول الرقمي[34]. ويواجه التحول الرقمي في العراق عدة معوقات، منها: يزيد التعرض للمخاطر السيبرانية، والوصول المحدود إلى انترنت عالي السرعة، وضعف البنية التحتية للاتصالات، وفجوات في المهارات، والتعليم، والمستوى المعيشي، والتكلفة المرتفعة لانجاز مشاريع التحول الرقمي، وغياب إطار تنظيمي واضح للتكنولوجيات الرقمية[35].

وممَّا سبق ذكره يمكن القول: إنَّ التحديات المؤسسية تتصل بإشكالية الأداء المؤسسي، للمؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي للخطط الوطنية، والحوكمة الرقمية، والذي يشير إلى اختلال في مشروعية النظام السياسي القائم، وآثارها في تردي الواقع الخدمي، وبروز المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وانتشار الفساد بصورهِ كافة، والذي يحد من تحقيق محور المؤسسات القوية في الهدف السادس عشر.

32 - ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص56.

33 - يوسف راضي كاظم وعبد الجبار كريم، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد (20)، (بغداد، 2023)، ص357.

34 - United Nations, UN E-Government Survey 2024, Department of Economic and Social Affairs, (New York: 2024), p: 174

35 - علي صباح محمد و عبد الرحمن محمد، توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة، مجلة كلية دجلة الجامعة، جامعة دجلة، المجلد (7)، العدد (3)، (بغداد، 2024)، ص567.

ثالثًا- التحديات الاجتماعية

1-تدني مؤشرات رأس المال البشري

تعود تلك الظاهرة إلى ارتفاع معدل الفقر في العراق بنحو (31.7%)، نتيجة للأزمة المركبة (الصحية، والاقتصادية، والسياسية عام 2020-2021)، والتي أثرت سلبًا في المستوى المعيشي. وارتفاع معدل البطالة بنحو (8.4%) للمدة (2004-2021)، والذي يشير إلى وجود قصور في الاستثمار، والانتاج المحلي، وضعف دور القطاع الخاص، وبلغ معدل البطالة للاناث (12%) وللذكور (8%)، والذي يشير إلى وجود فجوة في النوع الاجتماعي، والذي يجعل المرأة أكثر عرضة للفقر، وعدم القدرة على الوصول للموارد، وضعف التمكين. واتصفت أولويات السياسة المالية بالتحيز للإنفاق العسكري، على حساب الانفاق الصحي، والتعليمي، إذ جاء العراق بالمراتب الأخيرة في المؤشرات التعليمية، والصحية، في حين احتل المراتب الأولى في الانفاق العسكري[36].

فضلًا عن ذلك، يعاني النظام التعليمي في العراق، من ارتفاع معدل التسرب المدرسي للمدة (2018-2023)، وللمراحل الدراسية كافة، الابتدائية (2.0- 3.0%)، والثانوية (2.3- 3.5%)، والمهني (3.2- 5.2%)، والمعاهد (1.3-2.1%). نتيجة لعدة أسباب معقدة منها تربوية وامنية واجتماعية وشخصية وأسرية واقتصادية.[37] وفيما يواجه النظام الصحي عدة معوقات قد أسهمت في تدهور الأمن الصحي في العراق منها: محدودية كفاءة النظام الصحي وتقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية، وانخفاض كفاءة تقديم الخدمة الصحية، وضعف الوعي المجتمعي بمفاهيم الصحة بشكل عام، ومحدودية معايير الجودة الصحية، وارتفاع معدلات الأمراض الانتقالية، وغير الانتقالية، وتفاقم مشكلات النزوح، وارتفاع مستويات التلوث البيئي، وهجرة الملاكات الطبية الكفوءة، ومحدودية تغطية الاحتياج الكلي للمؤسسات الصحية، من أدوية، ومستلزمات، وأجهزة طبية، وخدمية[38].

2- أزمة النزوح والمهجرين

تعرض الوضع الإنساني في العراق عام (2014)، إلى تدهور شديد نتيجة لموجة النزوح السكاني، التي طالت عدة محافظات في شمال العراق، ووسطه، وغربه، بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي عليها، والتي تسببت في نزوح ستة ملايين عراقي، أي بنحو ما يقارب (15%) من مجموع السكان. فوفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة، وخلال المدة (كانون الأول/ 2014 لغاية كانون الأول/ 2017)، ارتفع عدد النازحين من (2.123.340) إلى (2.615.988) مليون نازح بحاجة إلى مساعدات إنسانية[39]. ويشكّل النزوح الداخلي أحد تحديات الأمن الوطني العراقي، منها: أمنية متعلقة

36- فلاح خلف علي وسهيلة عبد الزهرة، تحليل أبعاد ظاهرة تآكل رأس المال البشري في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد (49)، العدد (146)، (بغداد، 2024)، ص195.

37 - مثنى علي حسين، الواقع التعليمي والتربوي في العراق: دراسة تحليلية لأهم البيانات والمؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2023-2024، المديرية العامة للتخطيط التربوي، (بغداد،2024)، ص3.

38 - وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد، 2018)، ص230.

39- منظمة الأمم المتحدة للهجرة، العراق أزمات النزوح (2014- 2017)، مكتب يونامي، العراق، (2018)، ص5.

بالأعداد الكبيرة للنازحين في المحافظات المستقبلة، وكيفية تنظيم وجودهم. واقتصادية متعلقة بتأمين مساعدات غذائية، وصحية، ومأوى، وتعليم للأسر، والأطفال. واجتماعية متعلقة بوضع السكان النازحين، وكيفية اندماجهم مع ظروفهم الجديدة، وسكان المدن والمحافظات المستقبلة[40].

3- الزيادة السكانية

يتأثر الأمن الوطني بالمتغير السكاني، فقد يؤدي ارتفاع النمو السكاني إلى تعزيز قوة الدولة، أو قد يؤدي إلى إضعافها، والذي يرتبط بقدرة الدولة على توظيف القوة السكانية. ويتصف العراق بكونه ذا تركيبة سكانية فتية، إذ ترتفع فيه معدلات الخصوبة، وزيادة متواترة للفئات العمرية بسن العمل، ويعدُّ من الدول ذات النمو السكاني المرتفع[41]. ووفقًا لنتائج التعداد العام لعام (2024)، فقد ارتفع عدد السكان في العراق إلى (46,118,793) مليون نسمة، مقارنة بتعداد عام (1997) والذي بلغ (19,184,534) مليون نسمة. في حين بلغ معدل النمو السكاني إلى (2.3%)، ومعدل الخصوبة الكلية بنحو (3.9%) مولود، لكل إمرأة بعمر الانجاب (15-45) سنة، وبلغت نسبة سكان الحضر (70.17%)، وفي الريف (29,83%)[42]. وتشكّل تلك المؤشرات تحديات للأمن الوطني العراقي، فارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة لزيادة معدلات الخصوبة، يؤدي إلى تفاقم الضغوط على الموارد المتاحة، والبنى التحتية. ويسهم استمرار الحراك السكاني في تفاقم مشكلات الاكتظاظ في المدن، وما يترتب عليه من تراجع مستوى الخدمات، وازدياد انتشار المناطق العشوائية. وتسهم ظاهرة الزواج، والحمل المبكر، في تعميق التحديات السكانية، بالتوازي مع ارتفاع معدلات بطالة الشباب، ولاسيَّما في المحافظات ذات الموارد المحدودة[43].

وممَّا سبق ذكره يمكن القول: إنَّ التحديات الاجتماعية تعدُّ من مسببات الأزمات الإنسانية في العراق، فتدني مؤشرات رأس المال البشري، والمتعلقة بالتعليم، والمهارات، والصحة، ينعكس انعكاسًا سلبيًا على دور الأفراد في المجتمع، والذي يؤدي إلى انتشار الفقر، والبطالة، والتخلف. وقد شكَّلت أزمة النزوح، والمهجرين، تحديًا خطيرًا للأمن الإنساني، لما لها من آثار نفسية، واجتماعية، واقتصادية، على الفرد، ويمكن أن تشكل الزيادة السكانية تحديًا في حالة عدم استثمارها بالتعليم، والتدريب، والرعاية الصحية. لذا فإنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالقضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والصحة الجيدة، والرفاه، والمياه النظيفة، والنظافة الصحية، والعمل اللائق، معرضة للتدهور في بيئة غير مستقرة، ولا تتوافر فيها متطلبات الحياة الأساسية.

رابعًا- التحديات الاقتصادية

40- فهد مزمان خزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران 2014: الأسباب والحلول المستدامة، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج، (البصرة، 2019)، ص67.

41 - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، المركز الاحصائي،(بغداد، 2024)، ص41.

42- وزارة التخطيط، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (بغداد، 2024)، ص2.

43 - عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص،(بغداد: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2021)، ص32.

1- الاقتصاد الريعي وتهميش القطاعات الأخرى

يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية، في تمويل الموازنات العامة، ممَّا يجعله شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية. ويُفاقم هذا الاعتماد غياب التنويع الاقتصادي، وضعف قطاعات الزراعة، والصناعة، إلى جانب محدودية دور القطاع الخاص. وأسهم تراكم الديون الداخلية والخارجية، في زيادة الأعباء على جهود تطوير البنى التحتية. وقد أدى الانفتاح الواسع على الاستيراد، إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، الأمر الذي انعكس سلباً على الصناعات المحلية، وارتفاع معدل البطالة، وخفّض المستوى المعيشي للأفراد، فضلًا عن استمرار التخلف في الأنظمة المصرفية، وتدهور مستوى البنى التحتية، والخدمات العامة[44].

2- الفساد المالي والإداري

تمثل ظاهرة الفساد حالة من التفكك، والانهيار القيمي، والأخلاقي، تصيب المنظومة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، إذ ينعكس تأثيرها على الوضع الأمني داخل الدولة، بدءًا من أمن الأفراد، وصولاً إلى أمن الحدود، وضحايا الإرهاب، وتجتاح أزمة الفساد مفاصل الدولة كافة بما فيها المؤسسات الأمنية، والذي أدى إلى إنهيار المؤسسات الأمنية في ثلاث محافظات، خلال بضعة أيام نتيجة دخول (تنظيم داعش) عام (2014)[45]. وأصبحت ثقافة الفساد ظاهرة تارةً، وبنية محمية تارةً أخرى، لغرض التغطية على نشاطات وتمويل قوى وكيانات سياسية واجتماعية، وتغلغلهِ بين أفراد المجتمع لتظهر بصور متعددة، منها: الرشوة، والمحسوبية، والذي أنعكس على عرقلة القطاعات الصناعية، والزراعية، والاستثمار، وعقود التسليح، والمسلتزمات اللوجستية للمؤسسات الأمنية[46].

3- تردي بيئة الاستثمار

تتسم بيئة الاستثمار في العراق بطابعٍ طارد للاستثمارات الأجنبية، على الرغم من وجود تشريعات وأطر مؤسسية تنظّم هذا المجال. ويعكس ذلك بقاء العراق ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، في مؤشر المخاطر القطرية الصادر عن البنك الدولي، في تقرير ممارسة الأعمال للعام (2017) و(2018)، فضلاً عن تصنيفه ضمن أسوء ثلاث دول في مؤشر السلام العالمي، وضمن أكثر عشر دول فسادًا في العالم. كما يسجل مراتب متدنية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، وهو ما يشير إلى بطء التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وعرقلة صنع السياسات المتصلة

44– مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظلّ المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (20)، (تكريت، 2020)، ص74.

45- علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور أمني، مصدر سبق ذكره، ص222.

46 - محمد محي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع: العراق بعد العام 2017 انموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (2023)، ص166.

بخلق بيئة مناسبة للأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعدُّ إحدى قنوات نقل التكنولوجيا، واكتساب المهارات، والخبرة، للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي[47].

4- تقلب أسعار الصرف وضعف القطاع المصرفي

يرتبط سعر صرف الدينار العراقي ارتباطاً مباشرًا بأداء القطاع النفطي، من حيث الكميات المصدّرة، والأسعار العالمية. وتُعدُّ الإيرادات النفطية العامل الأساس في تمويل النفقات العامة، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية، بما يدعم استقرار سعر الصرف، في ظلّ غياب التنويع الاقتصادي48. وتؤثر أسعار الصرف في الموازنة العامة، عبر مكوناتها النفقات، والايرادات، في حين يكون تأثيرها غير مباشر عبر تغيُّرات الأسعار المحلية، وإنَّ أثر التقلبات في سعر الصرف هو إثقال أو خفض كاهل الموازنة العامة، والذي يحمّل الدولة تكاليف إضافية، أو زيادة نسبة الايرادات، نتيجة لزيادة حجم الصادرات عن طريق تنويعها49. وشهد سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي، خلال المدة (2014–2025) تقلبات ملحوظة، نتيجة تداخل عوامل داخلية، وخارجية. وتمثلت العوامل الداخلية بضعف بنية الاقتصاد العراقي، وهيمنة دور الدولة على حساب القطاع الخاص، وتراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، واتساع الاختلالات المالية في الموازنة العامة، وعدم التوازن بين عرض الدولار، والطلب عليه، فضلاً عن ارتفاع الاستيرادات، وانخفاض الصادرات، وما يرافق ذلك من خروج العملة الأجنبية، وتأثر الاقتصاد بالأزمات الدولية. أمَّا العوامل الخارجية فتتمثل في الصراع الدولي، والإقليمي، على الدولار داخل العراق، ولاسيَّما بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الإقليمية المحيطة بالعراق50.

ويواجه القطاع المصرفي في العراق عدة تحديات، أدت إلى إضعاف دورهِ في التنمية الاقتصادية، منها: هيمنة المصارف الحكومية على السوق المصرفي، والذي أفقدَ المصارف الخاصة فرصة المنافسة في المهام، وعدم فاعلية القطاع المصرفي الخاص، بتركيزهِ على عوائد منافذ بيع العملة الأجنبية، وشرائها، بدلاً من الخدمات المصرفية الحديثة، والتي أصبحت مصادر الدخل للمصارف في البلدان الأخرى51. ولا يمكن للقطاع المصرفي أن يعمل في بيئة اقتصادية،

---

47 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، المجلد (2)، عدد (خاص)، جامعة النهرين، (بغداد، 2021)، ص13.

48 - عدنان حسين الخياط، بعد انتهاء عام 2021 / تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار .. بين متطلبات الحاجة المالية والحاجة إلى الإصلاح، مقالة منشورة بتاريخ (8\1\2022)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://url-shortener.me/A7XN

49 - صابرين عدنان والي وايمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق، مجلة حمورابي، العدد (35)، (بغداد، 2020)، ص129.

50 - حامد عبد الحسين، تذبذب سعر الصرف في العراق: الأسباب والمعالجات، حلقة نقاشية، عقدت بتاريخ (14\10\2023)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاحة على الموقع الإلكتروني : https://fcdrs.com/arabic/pem8iNy_

51 - حسن لطيف كاظم واخرون، البنك المركزي العراقي الأدوار.. المهمات.. وخيارات المستقبل، (بغداد: مركز الرافدين للحوار ، 2021)، ص130.

وأمنية مضطربة، وغياب الشفافية، والحكم الرشيد، في المصارف، والفساد المالي والإداري، وغسيل الأموال، والافتقار إلى القوانين التي تنظم العمل المصرفي الإلكتروني، وهروب رأس المال نتيجة لعدم الثقة في المصارف العراقية، وقلة الخبرة، والكفاءة، للعاملين في القطاع المصرفي العام، والخاص، في ميادين التكنولوجيا المالية، والمصرفية، والتسويق المصرفي الإلكتروني، والسيولة العالية غير المستغلة في النشاط الاقتصادي، نتيجة لعدم وجود قانون لحماية قروض المصارف من عدم السداد، ومن ثَمَّ مساهمة ضعيفة للجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية52.

ممَّا سبق ذكره، يمكن القول: إنَّ الاقتصاد الريعي، وتهميش القطاعات الأخرى، كانا السبب في اختلال الموازنات العامة، لكونها مرتبطة بأسعار النفط غير المستقرة، وتراجع إسهام الصناعة، والزراعة، والسياحة، في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثَمَّ انتشار البطالة، والهجرة من الريف إلى المدن. وأدى انتشار الفساد المالي، والإداري، وتردي بيئة الاستثمار، إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وأصبح العراق بيئة غير جاذبة للمستثمرين الأجانب، فضلًا عن تقلب أسعار الصرف، وضعف القطاع المصرفي، ومن ثَمَّ عرقلة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات. والذي يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والصناعة، والابتكار، والانتاج، والاستهلاك المستدام.

خامسًا- التحديات البيئية

1- تدهور الاستدامة البيئية

وفقًا لمؤشر الأداء البيئي (EPI) لعام (2024)، والذي يتضمن (58) مؤشرًا فرعيًا، تتضمن تغيُّر المناخ، وتلوث الهواء، وادارة النفايات، وإستدامة مصايد الأسماك، والزراعة، وإزالة الغابات، وحماية التنوع البيولوجي، جاء العراق بالمرتبة (172) من أصل (180) دولة[53]، وهي مرتبة منحفضة جداً نتيجةً لإنخفاض كفاءة الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتصحر، وانحسار الغطاء النباتي، وتقلص مساحة الغابات، وزيادة كميات النفايات، وتدهور التنوع الاحيائي، وانحسار الأهوار، وزيادة تلوث الهواء، والافتقار إلى قاعدة بيانات متعلقة بالبيئة[54].

2- التغيُّر المناخي

يعاني العراق من تغيُّر مناخي واضح، والمتمثل بإرتفاع درجات الحرارة، وتكرار موجات الجفاف، وتراجع مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات، وإتساع رقعة التصحر، والعواصف الترابية. ومن جهة أخرى يعاني من بيئة

52 - صادق طعمة خلف، الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الاصلاح، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (49)، العدد (145)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2024)، ص74.

53- بلوك، س.، إيمرسون، وآخرون، مؤشر الأداء البيئي لعام 2024، مركز ييل للقانون والسياسات البيئية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://epi.yale.edu/country/2024/IRQ

54- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2024- 2028)، مصدر سبق ذكره، ص124.

مؤسسية غير مستقرة، نتيجة للأزمات السياسية، والاقتصادية المتتالية، والذي أدى إلى إضعاف قدرة الدولة في تنفيذ سياسات تنموية طويلة الأمد. فضلاً عن غياب الرقابة البيئية، وتركيز الاستثمار على القطاع النفطي، والافتقار إلى قاعدة بيانات بيئية متكاملة، ومحدودية الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، وغياب الحملات التوعية الفاعلة، وغيرها والتي تجعل من الصعوبة تحقيق الهدف المتعلق بالتغيُّر المناخي في العراق[55].

3- تفاقم أزمة المياه وتداعياتها

تعود أزمة المياه في العراق إلى عدة عوامل متداخلة، والتي تؤثر سلبًا في الأمن الوطني العراقي، منها: ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والسياسات المائية للدول المجاورة والمتمثلة بإنشاء السدود، وتحويل مجاري الأنهار، وعوامل داخلية متمثلة بسوء إدارة الموارد المائية، وتهالك البنى التحتية، وتلوث المياه. ومن تداعياتها على الأمن الاقتصادي، والمتمثل بتدهور القطاع الزراعي، وتهديد الأمن الغذائي، ومعيشة الناس، والأمن الاجتماعي عبر النزوح الداخلي، وارتفاع النزاعات الاجتماعية، والأزمات الصحية. وتؤثر الأزمة بشكل مباشر على الديناميكيات الجيوسياسية للمنطقة، إذ تصبح المياه كأداة ضغط سياسي بين العراق، ودول المنبع[56].

ويمكن القول: إنَّ التحديات البيئية تهدد تهديدًا مباشرًا تحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة للأجيال الحالية، والمستقبلية. فتدهور الاستدامة البيئية، والتغيُّر المناخي، وتفاقم أزمة المياه، وتلوث الهواء، وغيرها من التحديات، تؤثر تأثيرًا سلبيًا في تحقيق الأمن البيئي، والاقتصادي، والغذائي، والصحي، للأفراد، ومن ثمَّ تدهور تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة، وهي العمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، وكذلك تؤثر سلبًا في الأهداف الأخرى، وهي: القضاء على الجوع، والصحة الجيدة، والمياه النظيفة، ونمو الاقتصاد.

المحور الثالث

آليات مواجهة التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

أولاً- آليات أمنية وعسكرية

1- مواجهة التطرف العنيف والإرهاب

تتطلب استراتيجية دحر الإرهاب اتباع نهج شامل، تجمع الصنوف الأمنية بتشكيلاتها المختلفة، لمواجهة التهديدات الإرهابية، وجاء جهاز مكافحة الإرهاب في المقدمة، لتحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم (داعش)

55 - عمار سعدون سلمان وأم البنين علي بدر، دور استراتيجية التنمية المستدامة في مواجهة آثار التغير المناخي في العراق: رؤية إستشرافية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (64)، (بغداد، 2025)، ص95.

56- أحمد مجباس العيساوي، الأزمة المائية في العراق وتأثيرها على الأمن القومي قراءة في أبعادها الاستراتيجية، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، مقالة منشورة بتأريخ (19\7\2025)، متاح على الموقع الالكتروني: https://url-shortener.me/1I24

الإرهابي، إذ تمَّ تشريع قانون جهاز مكافحة الإرهاب، والذي عرَّفه وفق المادتين (2/1) أحد الأجهزة الأمنية، والاستخباراتية، ومرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، ومنحهُ صلاحيات واسعة[57]. ونظرًا للقدرات القتالية لجهاز مكافحة الإرهاب، كلفت الحكومة العراقية بقيادة (مصطفى الكاظمي)، الجهاز للقيام بمهام صعبة، وأصدر أمرًا ديوانيًا بتأسيس لجنة دائمة مختصة بالتحقيق في قضايا الفساد، والجرائم الاستثنائية، ومنحها الصلاحيات المطلوبة، وفيما يتولى جهاز مكافحة الإرهاب تنفيذ قرارات قضاة التحقيق المتصلة بعمل اللجنة وفقاً للقانون[58]. وقد أسهمت الفتوى المباركة للجهاد الكفائي الصادرة عن المرجعية الدينية العليا في مدينة النجف عام (2014)، في الحفاظ على السلم، والنسيج الاجتماعي العراقي، والتي أثمرت عن تأسيس ألوية الحشد الشعبي، والتي تمكنت وبمساعدة المنظومة العسكرية العراقية، من تحرير المدن العراقية من سيطرة الإرهابيين[59].

وتعتمد استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب للمدة (2021-2025)، على نهج شامل يركز في منع التطرف، ومعالجة آثاره، بدلاً من الاعتماد الكلي على المقاربات الأمنية التقليدية، وترتكز الاستراتيجية على عدة مرتكزات، هي: الوقاية المجتمعية، ومكافحة الفكر المتطرف، والعمليات الأمنية، والاستخباراتية، وتجفيف منابع التمويل، والتعاون الدولي، ومعالجة آثار الإرهاب، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات العراق المؤسسية، والأمنية، لمواجهة التهديدات المتغيرة للإرهاب، وضمان استقرار البلاد على المدى الطويل[60]. وقد تضمنت استراتيجية الأمن الوطني العراقي، عدة محاور لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف، والمتمثلة بتعزيز التعاون المشترك مع المؤسسات الأمنية، وتعزيز التعاون الإقليمي في امتلاك معلومات أوسع للتصدي للتطرف العنيف، ومراقبة الجماعات الإرهابية، وتفعيل اللجان المشتركة لتجفيف منابع الإرهاب، وتقديم حلول عن قضية اللاجئين، ووضع برامج لإعادة التأهيل المجتمعي، وتعزيز الدور الإعلامي لمواجهة ظاهرة التطرف، وبيان خطورتها على المجتمع العراقي[61].

2- تأهيل القدرات العسكرية والأمنية

ينبغي إعادة هيكلة، وإصلاح المؤسسة الأمنية، والعسكرية، بمختلف تشكيلاتها، وفقاً لعقيدة عسكرية وطنية، ومنظومة إدارية مرنة، وتأمين احتياجات الأجهزة الأمنية كافة، واعتماد المهنية، ومحاربة الفساد، والمحاصصة، واختيار القادة، والآمرين، عن طريق المؤهلات العسكرية، وإقالة من ثبت تقصيره في واجباتهِ، وعرض المتهمين بقضايا

57- أزهار عبد الله حسن وشيماء جمال محمد، محفزات الإرهاب العابر للحدود الوطنية في العراق ودور جهاز مكافحة الارهاب في مكافحته، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الارهاب، جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية، المنعقد بتأريخ (10-11\نيسان\ 2021)، (بغداد،2021)، ص175.

58 - مايكل نايتس وألكسندر، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق: جهاز مكافحة الارهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح، مقالة منشورة بتاريخ 19\7\2017، تاريخ الاطلاع (8\12\2025)، متوفر على الرابط: https://url-shortener.me/5I6B

59- فاضل جويد عداي، الأبعاد الجيوسياسية لفتوى الجهاد الكفائي عام 2014، مجلد القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد (27)، العدد (3)، (القادسية، 2024)، ص456.

60- الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الإرهاب، جهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، (2021)، ص8.

61 - حازم جري منيجر، التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (69)، (بغداد ، 2022)، ص12.

الفساد، وجرائم الارهاب، على المحاكم المختصة[62]. فضلاً عن، إعادة بناء قدرات القوات المسلحة على أسس أكاديمية حديثة، وتجهيزها بمختلف الأجهزة، والأسلحة المتقدمة، وإعادة بناء قدرات الشرطة المحلية، ودعمها، وتطويرها أكاديميًا، وعلميًا، وفقًا لمناهج حديثة، وإعادة بناء قدرات الجهد الاستخباري، عبر توحيد الأجهزة الاستخبارية تحت قيادة واحدة، ووضع قادة أمنيين مهنيين غير مرتبطين بقوى داخلية، وخارجية، وتوافر الدعم المالي، والتدريب، والتسليح، لإعادة بناء تلك الأجهزة، وتشجيع التعاون بين الأجهزة الاستخبارية، والمواطنين، وتقديم مكافآت للمتعاونين في تقديم معلومات عن الأعمال الإرهابية[63].

3- مكافحة الجريمة المنظمة بصورها كافة

ينبغي لإدارة المنظومة الأمنية اتخاذ الاجراءات القانونية، لغرض حصر السلاح بيد الدولة، وردع المخالفين، والتهاون في ذلك يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية، والذي يقوي سلطة العشائر على حساب سلطة الدولة في حسم الخلافات[64]. ولمكافحة المخدرات تمَّ إقرار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لعام (2017)، وتمَّ بموجبهِ تأسيس مديرية عامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ضمن تشكيلات وزارة الداخلية والمختصة بمكافحة المخدرات، وعملت على تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات الدولية، للتعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وملاحقة مرتكبي جرائم المخدرات وفق القانون، وبالتعاون مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومع البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة[65]. وتقوم اللجان في وزارة الصحة بعلاج الذين يتعاطون المخدرات والمدمنين عليها، عن طريق العلاج الطبي والنفسي، والتوعية عن طريق العيادات والمراكز الصحية، ووسائل الإعلام، وتوزيع المنشورات، وإقامة المحاضرات، واللقاءات، والندوات، للتوعية بمخاطر المخدرات داخل المجتمع[66].

4- مواجهة الهجمات السيبرانية

ينبغي وضع استراتيجية متعلقة بالأمن السيبراني، والأمن الوطني العراقي، لمواجهة الهجمات السيبرانية، عبر اتخاذ الحكومة عدة تدابير متعلقة بسرية البيانات، وحماية النظم المتصلة بها من الهجمات الداخلية والخارجية، بهدف تطوير القدرات السيبرانية، والمحافظة على عدة مجالات، منها: حماية خصوصية الأفراد وبياناتهم من التلف

62- محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة: اقتراحات عملية، بحث مقدم إلى مؤتمر (بيت الحكمة العلمي السنوي في بناء الدولة، بغداد، 18/كانون الثاني/ 2012)، ص25.

63 - عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية، في كتاب الارهاب داعش أنموذجاً، (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2015)، ص77.

64- علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور أمني، مصدر سبق ذكره، ص 221.

65- وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، متاح على الموقع الرسمي : https://moi.gov.iq/?page=46

66- اسامة عباس الساعدي وآخرون، المخدرات والإدمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية، (بغداد: دار الكتب والوثائق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017)، ص80.

أو الاستعمال غير المصرح بهِ، ومرونة الخدمات الحكومية، والبنية التحتية، للتهديدات الإلكترونية، واستمرارية الحكومة في اثناء الهجمات السيبرانية الخطيرة، وبعدها، وحماية أمن الخدمات الرقمية، وتنسيق الاستجابة للهجمات ضد البنية التحتية الأساسية للحكومة، والمحافظة على أمنها، وسلامتها[67]. وتمَّ تأسيس مديرية الأمن السيبراني في وزارة الداخلية في (4\12\2022)، وتسهم في تعزيز جهود وزارة الداخلية في بناء منظومة فعّالة للأمن السيبراني، وتطويرها، وتنظيمها، بما يكفل حماية الوزارة من تهديدات الفضاء السيبراني، والتصدي لها بكفاءة، وفاعلية، على نحو يضمن استدامة العمل، والحفاظ على الأمن الوطني، وصون سلامة بيانات المؤسسات والأفراد، ومعلوماتهم[68].

ووفقًا لمؤشر السلام العالمي المعد من قبل معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، وهو المقياس الرائد عالميًا للسلام العالمي، ويحسب باستخدام (23) مؤشرًا نوعيًا وكميًا، كل منها موزون على مقياس من (1) إلى (5)، كلما كانت الدرجة أقل، كانت البلاد أكثر هدوءًا. ويقيس حالة السلام عبر ثلاثة مجالات: مستوى السلامة والأمن المجتمعي، ومدى الصراع المحلي والدولي المستمر، ودرجة العسكرة**69**. ففي عام (2016) حقق العراق (3.570) درجة، وكانت حالة السلام (منخفضة جداً)، إذ بلغ ترتيبه (161) من أصل (163) دولة**70**. وفي عام (2025) حقَّق العراق (2.862)، وكانت حالة السلام (منخفضة)، إذ بلغ ترتيبه (147) من أصل (163) دولة**71**. وانخفض عدد ضحايا القتل العمد لكل (100.000) ألف من السكان للمدة (2016- 2023)، من (1983) إلى (1286) ألف ضحية**72**. وأشار وزير الداخلية العراقي (عبد الأمير الشمري)، إلى المنجزات المتحققة لمكافحة المخدرات، بالقول: "أطلقت وزارة الداخلية منذ عام (2023)، حملة وطنية واسعة لمكافحة المخدرات، والحد من انتشارها على المستويين المحلي، والدولي، استنادًا إلى خطط استخباراتية، واستراتيجية وطنية متكاملة. وتتمثل أبرز منجزات وزارة الداخلية في هذا المجال، بضبط أطنان من المواد المخدرة، والإطاحة بعدد كبير من تجار المخدرات، ومهربيها، ومروجيها، داخل العراق وخارجه، وتنفيذ أكثر من (40) عملية أمنية نوعية خارج البلاد. كما أصدرت الوزارة (140) مذكرة قبض دولية بحق مطلوبين، وجرى استرداد عدد منهم بالتنسيق مع دول معنية. فضلًا عن ذلك، أُنجزت وحُسمت القضايا التحقيقية بإشراف قضاة التحقيق، وأسفرت عن صدور ما يقارب (1400) ألف حكم قضائي مشدد. وانجاز (16) مركزًا لمعالجة المدمنين ومتعاطي

67- مصطفى ابراهيم سلمان، الامن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد (10)، العدد (1)، (ديالى، 2021)، ص172.

68 - وزارة الداخلية العراقية، مديرية الأمن السيبراني، متاح على الموقع الرسمي للوزارة: https://2u.pw/7SilQJ

69- مؤشر السلام العالمي، معهد الاقتصاد والسلام، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.visionofhumanity.org/maps/?gad_source=1&gad_campaignid=22116084622&gbraid=0AAAADmneRYOUUVXE32DlpZnkjAn4T1Rn&gclid=Cj0KCQiAvtzLBhCPARIsALwhxdpVoYkQPzsN1xxTzE7XKPtYCFEr4WN7KiVrlv/#SMpBztE4z3vFK1lcsaAknmEALw_wcB

70- The Institute for Economics and Peace (IEP), Global Peace Index, Sydney, 2016, p:11.

71 - The Institute for Economics and Peace (IEP), Global Peace Index, Sydney, 2025, p:9.

72- وزارة التخطيط، التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2024، (بغداد: هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2024)، ص71.

المخدرات، وتأهيلهم، في جميع المحافظات بالتعاون مع وزارة الصحة، والتي أسهمت في معالجة أكثر من (5000) ألف متعاطٍ بفترة قياسية"[73].

ووفقاً لمؤشر الأمن السيبراني العالمي (GCI)، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والذي يعتمد على خمس ركائز لقياس الأمن السيبراني في كل دولة، هي: الركيزة القانونية، والركيزة التقنية، والركيزة التنظيمية، وبناء القدرات، والتعاون. عن طريق تحليل (80) مؤشرًا فرعيًا. نلاحظ تقدم العراق عالميًا، وعربيًا خلال المدة (2021- 2024)، وكما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول (1) ترتيب موقع العراق عالميًا وعربيًا في مؤشر الأمن السيبراني العالمي للمدة (2021- 2024)

السنة	الترتيب عالميا من 184 دولة	الترتيب عربيا	النتيجة الكلية	الركيزة القانونية	الركيزة التقنية	الركيزة التنظيمية	بناء القدرات	اجراءات التعاون
2021	129	17	20.71	0.00	6.56	7,75	2.14	4,6
2024	31	11	53.07	11,21	9,06	15,77	8,38	8.11

Global Cybersecurity Index 2021, International Telecommunication Union Development Sector, ITU Publications, 2021, P74

Global Cybersecurity Index 2024, International Telecommunication Union Development Sector, ITU Publications, 2024, P72

ويعود التقدم في ترتيب العراق إلى الجهود الحكومية في مجال الأمن السيبراني، منها: وضع استراتيجية شاملة للأمن السيبراني، وإصدار عدة قوانين، وتعليمات، وأوامر إدارية تنظم الأمن السيبراني، وإنشاء عدة مديريات، وأقسام، في مختلف مؤسسات الدولة، وتأسيس عدة مراكز معنية بالأمن السيبراني، وتوسيع البنية التحتية، وتعزيز الشراكات الدولية.

وممَّا سبق يمكن القول: إنَّ الآليات الأمنية والعسكرية في العراق، تمثل ركيزة محورية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيَّما الهدف (16) المتعلق بالسلم، والعدل، وبناء المؤسسات القوية. فمواجهة التطرف العنيف، والإرهاب، وتأهيل القدرات الأمنية والعسكرية، أسهما في تعزيز الاستقرار، وتقليص مستويات العنف، بما يهيئ بيئة آمنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنَّ مكافحة الجريمة المنظمة، والمخدرات، انعكست إيجابًا على الصحة العامة (الهدف 3)، وتعزيز سيادة القانون. في حين أسهم تطوير منظومة الأمن السيبراني، في حماية البنى التحتية،

73 - وزير الداخلية العراقي، عبد الامير الشمري يستعرض إنجازات مكافحة المخدرات لعام 2025، قناة ون نيوز، منشور بتاريخ (9\12\2025)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=jGRNwkdj6Y8

والخدمات الحكومية، وضمان استمراريتها، بما يدعم الابتكار، والمؤسسات الفاعلة. وعليه فإنَّ تكامل العمل الأمني والعسكري مع السياسات التنموية، يحوّل الأمن من وظيفة ردعية إلى عامل تمكين للتنمية المستدامة في العراق.

ثانيًا- آليات مؤسسية

1- إصلاح المؤسسات الرسمية، وتنظيم عمل المؤسسات غير الرسمية

تبدأ عملية إصلاح المؤسسات الرسمية من السلطة التشريعية، عبر تشكيل مجلس الاتحاد لاستكمال البنية العضوية للسلطة التشريعية، وأحد متطلبات النظام الفيدرالي، وأداة توازن بين المؤسسات السياسية. وتنمية العملية التشريعية، عبر إعادة النظر في القوانين النافذة، وتعديلها، وتوحيدها، وإعادة تأهيل أعضاء مجلس النواب، عبر دورات تثقيفية متعلقة بالنظام الداخلي، وممارسة الاختصاصات العامة للبرلمان[74]. وإصلاح السلطة التنفيذية عبر إختيار الوزراء ومن هم بدرجتهم، على أساس الكفاءة، والخبرة الإدارية، وتختاره الكتلة الفائزة، وإعادة هيكلة الملاكات الوزارية وفق مبدأ التخصص، ومغادرة سياسة دمج الوزارات، وإنهاء الخلافات بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية في الإقليم، والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، واعتماد الحوكمة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة[75]. وإصلاح السلطة القضائية عبر الحفاظ على استقلال القضاء، وفاعليته، بإختيار أعضاء الهيئات القضائية وفقاً للخبرة، والكفاءة، وعدم إنتمائهم إلى أحزاب سياسية أو ترشيحهم من لدنهم، وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، عبر منع ضباط الأجهزة الأمنية من التحقيق، وتدوين أقوال المتهمين، وإقتصار دورهم على تنفيذ مذكرات القبض، للحد من انتهاكات حقوق الإنسان[76].

ومن جانب تنظيم عمل المؤسسات غير الرسمية، والذي يتم عبر تعديل قانون الأحزاب السياسية، بتضمينهِ مواد قانونية تحظر الحزب السياسي القائم على أساس التعصب، والتكفير، وأن يتضمن القانون مادة صريحة تمنع الأحزاب من التخابر مع الدول الخارجية، والزام الأحزاب بوجوب تبني نظامها الداخلي للمبادئ الديمقراطية في إختيار قادتها[77]. وتعديل هيكلية دائرة الأحزاب السياسية، عبر تحويل دائرة الأحزاب إلى لجنة أو هيئة لشؤون الأحزاب، مرتبطة بمجلس النواب أسوةً بالمشرع المصري في قانون الأحزاب المصري، وفك ارتباطها بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لكونها هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات[78]. وأن يتسم نشاط الأحزاب السياسية بالمشروعية،

---

74 - رافع خضر شبر، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني العراقي، (بغداد: السنهوري، 2012)، ص43.

75- أحمد عبد الله ناهي وعلي محمد علوان، الإصلاح السياسي في العراق قراءة في أهم التحديات الداخلية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (54)، (بغداد، 2018)، ص 164.

76- طه حميد حسن، دور السلطة القضائية في بناء الديمقراطية في العراق، مجلة رسالة الحقوق جامعة كربلاء، العدد (6)، (كربلاء، 2014)، ص21.

77 - غني الخاقاني وميسون طه حسين، قانون الأحزاب السياسية العراقي الجديد في ميزان الدستورية، مجلة كلية الدراسات الانسانية، كلية الدراسات الانسانية، العدد (6)، (بغداد، 2016)، ص220.

78 - تنظر: المادة (8) في قانون رقم (40) لعام (1977)، المعدل الخاص بنظام الاحزاب السياسية في مصر، متاح على الموقع الإلكتروني: https://marsd.daamdth.org/2018/02/15/1676

والشفافية، عبر الكشف عن مصادر تمويلها، وتمويل حملاتها الانتخابية[79]. فضلاً عن تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، عبر تعزيز استقلاليتها عن هيمنة الدولة، والأحزاب، والبنى التقليدية، واعتماد معيار الوطنية كفكرة، ووسيلة، وغاية، عند تأسيسها، فهي منظمات ديمقراطية تعمل على تقليص الفجوة بين الفرد، والسلطة. وتفعيل دورها الرقابي عبر توفير الحماية القضائية لها، وضرورة إشراكها في رسم السياسات العامة، وتقويمها[80].

2- تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتوافر الإرادة الوطنية في تنفيذ الخطط الوطنية

يعدُّ التخطيط الاستراتيجي مسارًا علميًا وعمليًا ناجحًا في إدارة الحكم، لما يقدمه من وسائل، وآليات، تستغل مقومات القوة الذكية، وتنميها، لتحقيق التكاملية بين مختلف مؤسسات الدولة، ومن أهم عناصره إعتماد مفهوم التمكين، والمشاركة، والشراكة، في إدارة شؤون الدولة، وتحويل القوى السياسية المتنافسة إلى مساهمين فاعلين باتجاه التقدم، والازدهار[81]. وأقرت اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني، استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (2025-2030)، والتي تمَّ صياغتها بأسلوب شامل، ومتكامل، وفق معايير دولية، ووطنية، وتضمنت سياسات، واجراءات، ينبغي اتباعها، وتحليل دقيق للتحديات التي تواجه العراق، والتهديدات الأمنية التي قد تؤثر في الأمن الوطني العراقي، لغرض مساعدة صانع القرار على وضع الخطط الاستباقية للتصدي للتحديات، ووضع الخطط، والآليات، لتطوير القطاعات ضمن استراتيجية الأمن الوطني العراقي[82].

3- تعزيز التحول نحو الحوكمة الرقمية

إنَّ هنالك عدة استراتيجيات واجب اتباعها لبلوغ الحوكمة الرقمية في العراق، منها: استراتيجية ثقافية-تكنولوجية تتضمن توفير خدمة الإنترنت، وتوقيع مذكرات تفاهم رقمية، والإعلان عن المشاريع الرقمية، وتقليص الفجوة الرقمية، وتأهيل ملاكات مؤهلة من الموظفين، والفنيين، واستخدام أدوات الدفع الالكتروني، والتشبيك الرقمي والحكومة الإلكترونية. واستراتيجية سياسية- قانونية تتضمن اصدار التشريعات المطلوبة، ونظام الرقابة الداخلية، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ودراسة تجارب الدول الناجحة، ورقمنة القطاع العام. واستراتيجية

79- حيدر عبد الوهاب، ورقة بحثية بعنوان التمويل السياسي للأحزاب، مقدمة إلى الندوة الخاصة بالاحزاب السياسية، قسم الدراسات القانونية، (بيت الحكمة، بتاريخ (13\4\2016))، متاح على الموقع الالكتروني: https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=604

80 - يزن خلوق محمد، منظمات المجتمع المدني وإشكالية الاندماج في المجتمعات المتعددة، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد (16)، العدد (54)، (الموصل، 2022)، ص43.

81- عبد الله كريم حمادي، التخطيط الاستراتيجي والتنمية السياسية المستدامة قراءة في الأهداف والنتائج، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (100)، (بغداد، 2025)، ص390.

82 - رئاسة الوزراء، مستشارية الامن القومي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (2025-2030)، (بغداد: المركز الوطني للتخطيط المشترك، 2025)، ص3.

اقتصادية تتضمن التغيير في القطاع الخاص العراقي، نحو نهج مرتكز على العملاء، وزيادة الكفاءة والانتاجية، وخلق فرص عمل، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية[83].

وتؤدي مؤشرات الحوكمة العالمية دورًا محوريًا في نتائج التنمية، عبر اعتمادها على ستة أبعاد، هي: التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعَّالية الحكومة، والجودة التنظيمة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتتراوح من (0 – 100) درجة، ويمكن ملاحظة مؤشرات الحوكمة في العراق للمدة (2014- 2024)، بالنظر إلى الجدول رقم (2).

جدول (2) مؤشرات الحوكمة العالمية في العراق للمدة (2014- 2024)

السنة	التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمة	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2014	38.59	27.40	32.66	37.97	31.91	20.37
2024	38.97	30.63	29.92	38.61	33.59	23.46

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية، مجموعة البنك الدولي، 2025، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access

نلاحظ من الجدول المذكور، أنَّ العراق حقَقَ تقدّمًا تدريجيًا محدودًا، في بعض أبعاد الحوكمة المرتبطة بالاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، إلا أنَّ ضعف فعَّالية الحكومة، والتغير الطفيف لمؤشر التعبير والمساءلة، يشير إلى استمرار الاختلالات البنيوية في منظومة الحكم، وضعف قدرة المؤسسات على تعزيز المشاركة المجتمعية، والرقابة على الأداء الحكومي. وعلى الرغم من التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد. والتي تشكّل عائقًا جوهريًا أمام تحقيق حوكمة رشيدة، وتنمية مستدامة. وعليه فإنَّ تعزيز الإصلاح المؤسسي، وتطوير الأداء الحكومي، وتفعيل آليات المساءلة، تمثل متطلبات أساسية لتحسين مؤشرات الحوكمة مستقبلاً.

ويمكن القول: إنَّ الآليات المؤسسية، ولاسيَّما إصلاح المؤسسات، واعتماد التخطيط الاستراتيجي، والتحول نحو الحوكمة الرقمية، تسهم في تعزيز الأمن الوطني عبر ترسيخ سيادة القانون، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (16،9، 12، 17). وعلى الرغم من التقدم المحدود في بعض مؤشرات الحوكمة في العراق، فإنَّ استمرار ضعف فعَّالية الحكومة، وجمود المساءلة، يشكّلان عائقًا رئيسًا أمام بناء حوكمة رشيدة، مما يستدعي تعميق الإصلاح المؤسسي، وتفعيل آليات الرقابة، والمساءلة، لضمان أمن، وتنمية مستدامين.

83 - مروان سالم العلي، محددات وأستراتيجيات التحول نحو الحوكمة الرقمية في العراق ... حلول أمام صانع القرار، ورقة بحثية، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024)، ص ص9- 21.

ثالثًا- آليات اجتماعية

1- استثمار رأس المال البشري

يُعدُّ الاستثمار في رأس المال البشري أساس التنمية الاقتصادية، إذ يمثل الإنسان بعقله، وصحته، ومهاراته، الثروة الحقيقية للأمم، ويتحقق ذلك عبر تعزيز التعليم، والتدريب المهني، وتنمية القدرات، والمهارات، ممَّا يزيد الإنتاجية، ويحفز روح المبادرة. كما أنَّ تحسين الخدمات الصحية، والبرامج الطبية، يرفع مقاومة الأفراد للأمراض، ويقلل الوفيات، وهو ما يعزز كفاءة رأس المال البشري، ويضاعف أثره في التنمية الاقتصادية. فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية المتعلقة بالتعليم، والصحة، والبحث والتطوير، لغرض اكتساب المعرفة للمساهمة في رفع معدل التنمية الاقتصادية، وتكوين قوى عاملة قادرة على استخدام التنكولوجيا الحديثة، لغرض الوصول إلى ملاكات قادرة على إضافة قيمة مضافة للناتج المحلي الاجمالي، وأثرها في زيادة النمو الاقتصادي المستدام[84].

2- إعادة النازحين إلى مدنهم المحررة

يمكن إعادة النازحين إلى مدنهم عبر ثلاث مراحل: تتناول المرحلة الأولى سياسات الإغاثة، والاستجابة الإنسانية السريعة، عبر توفير أماكن الإيواء، والخدمات الأساسية، وزيادة الانفاق على برامج الاغاثة. وتتضمن المرحلة الثانية إعادة النازحين، وتوفير الخدمات الأساسية، والاستقرار، والعودة الآمنة إلى مدنهم، وإعادة البنى التحتية، وتأهيل المدارس، والمراكز الصحية، وتشغيل الأعمال. وتتضمن المرحلة الثالثة البناء، والتثبيت، عبر ارتباط خطة إعادة الإعمار بأهداف التنمية المستدامة، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر تضررًا، والحق في العودة والاندماج، وتشاركية الجهود الرسمية، والشعبية، للحد من العوامل المشجعة على الهجرة القسرية، وأسباب العنف، واستمرارية عمليات المصالحة المجتمعية[85]. وعلى الرغم من تضافر الجهود الوطنية، والدولية، لمعالجة أزمة النازحين، إلا أنَّها لم تكن بالمستوى المطلوب في تعزيز حماية حقوق النازحين من الفقر، والتهميش، وإساءة المعاملة، ونقص الأغذية، والمياه، والخدمات العامة، وتعرضهم للاستغلال[86]. فخلال عام (2024)، غادرت (9,581) أسرة مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق، وهو ما يمثل نحو (30%) من إجمالي السكان النازحين المسجلين في المخيمات، ومن (1) كانون الثاني إلى (30) حزيران (2025)، غادرت (1,017) أسرة المخيمات. وقد عاد معظمهم إلى مناطقهم الأصلية، ولاسيَّما إلى محافظات نينوى، وصلاح الدين، وأربيل[87].

84- ابراهيم خليل سلطان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، (جامعة القادسية، 2021)، ص14.

85- محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، مصدر سبق ذكره، ص248.

86- نور سعد محمد و حسام بردان عايش، حقوق النازحين في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (54)، (بغداد، 2023)، ص489.

87 - منظمة الهجرة الدولية (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، تقرير بعنوان تحديث النزوح الداخلي في العراق؛ حتى حزيران/ 2025، ص1، متاح على الموقع الالكتروني:

3- دمج المؤشرات الديموغرافية في سياسات التنمية المستدامة

يمكن جعل الزيادة السكانية كدافع لتحقيق التنمية المستدامة، عبر فاعلية السياسة السكانية، فكل دولة تتبع سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية حاضرًا، ومستقبلاً، وتتضمن إجراءات، ومخططات، وبرامج، تهدف إلى التأثير في التغيرات السكانية، والتركيب الهيكلي للسكان من حيث النوعية، والكمية، وبما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، ومتطلبات نموه، ورفاهية سكانه. ومع مراعاة مؤشرات ضبط النمو السكاني، وتنمية الموارد البشرية، واستثمار الهبة الديموغرافية، ودعم الفئات الهشة، والتنمية الحضرية، والريفية، وحماية البيئة[88]

وأشار تقرير التنمية البشرية في العراق لعام (2025)، إلى ارتفاع دليل التنمية البشرية الوطني، من (0.623) عام (2008)، إلى (0.712) عام (2024)، وهو أعلى من الدليل المقدر للدول العربية بـ(8) نقاط. ويعكس ذلك تحسن أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني، إذ ارتفع متوسط العمر عند الولادة إلى (74) عامًا، نتيجة لانخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وتحسن متوسط سنوات الدراسة، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة إلى (8.2) و(12.0) على التوالي، إذ انحسرت معدلات التسرب من المراحل الدراسية الأساسية. وقُدرت حصة الفرد من الدخل القومي الاجمالي، إلى (9092) دولارًا أمريكيًا نتيجة لتحسن أسعار النفط. وإنَّ مستوى التنمية البشرية للنساء أقل بنحو (12%) مقارنة بالرجال، ففي بعد الصحة تقدر نسبة تراجع الاناث عن الذكور بـ(12.5%)، والتعليم (28%)، والدخل (23%)، والذي يدل على تراجع مستوى تمكين المرأة هو التعليم ثم الدخل[89].

مما سبق، يمكن القول: إنَّ الآليات الاجتماعية، ولاسيَّما الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة النازحين، ودمج المؤشرات الديموغرافية في سياسات التنمية، تعدُّ مدخلاً أساسيًا لمعالجة التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي. فتعزيز التعليم، والصحة، والتدريب، يسهم في زيادة الإنتاجية، والوعي المجتمعي، ويعزز الاستقرار، ويحد من مظاهر التطرف، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة، وإعادة النازحين، وتوفير بيئة مناسبة للمعيشة لهم، يسهم في دمجهم مجتمعيًا بعيدًا عن استغلالهم في قضايا مختلفة. كما أنَّ توظيف المؤشرات الديموغرافية في التخطيط التنموي، يسهم في تشخيص الفجوات المكانية والاجتماعية، ويدعم صنع القرار القائم على الأدلة، بما يعزز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (1، 2، 3، 4، 8)، والمتعلقة بالقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد.

---

https://data.unhcr.org/ar/documents/details/117610?_gl=1*jusc1q*_gcl_au*NjExNTMwNzg5LjE3NjUzNTk2NjI.*_rup_ga*MTgxMzc2ODk2NS4xNzY1MzU5NjYy*_rup_ga_EVDQTJ4LMY*czE3Njk2MzkwNTckbzYkZzEkdDE3Njk2MzkwNTgkajU5JGwwJGgw*_ga*MTgxMzc2ODk2NS4xNzY1MzU5NjYy*_ga_6XN2R7ETEF*czE3Njk2MzkwNTgkbzMkZzAkdDE3Njk2MzkwNTgkajYwJGwwJGgw

88- فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، (عمان: دار غيداء، 2011)، ص89.

89 - مهدي محسن العلاق وآخرون، التقرير الوطني للتنمية البشرية، العراق المواطنة وصياغة عقد اجتماعي جديد، (بغداد: برنامج الامم المتحدة الانمائي ومركز رواق بغداد، 2025)، ص19.

رابعًا- آليات اقتصادية

1- تنمية القطاعات غير النفطية

تنمية القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي، والزراعي، والسياحي، لغرض زيادة نسبتها في الناتج المحلي الاجمالي، والتي تخفض مساهمة النفط في الموازنة العامة، عبر اتخاذ عدة إجراءات منها: خصخصة الصناعات في القطاع العام، وتعزيز الشراكات مع المستثمرين المحليين، والأجانب، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة، والمتوسطة، وتأمين متطلبات العمل للقطاع الخاص، والتوسع في بناء مناطق صناعية، وتطوير واقع الانتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، وصيانة مشاريع الري والبزل، وحماية المنتجات الزراعية، ودعم الدولة لشراء المحاصيل الزراعية، وتطوير المواقع السياحية والدينية، وتأهيلها[90]. ونلاحظ تفاوت الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية (السلعية، والتوزيعية، والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، كما موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية للمدة (2015- 2024)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي/ مليار دينار	الأنشطة السلعية %	الأنشطة التوزيعية %	الأنشطة الخدمية %
2015	194681	49.15 النفط الخام 33%، البناء والتشييد 6%، الزراعة 4%، الصناعة التحويلية 2%	22.81 النقل والاتصالات 10%، تجارة الجملة والمفرد والفنادق 10%، البنوك والتأمين 1%	28.04 خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية 21%، الحكومة العامة 17%، ملكية دور السكن 7%
2024	363.533.6	54.57 النفط الخام 67%، والبناء والتشييد 12%، الصناعة التحويلية 7%، الزراعة 3%	18.60 النقل والاتصالات 9%، تجارة المفرد والجملة والفنادق	26.83 خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية 21%، الحكومة العامة

90- سمير عباس النصيري، أزمة الاقتصاد العراقي – التحديات ـــ وفرص الاصلاح، شبكة الاقتصاديين العراقيين، مقالة منشورة بتاريخ 2015/11/9، متاح على الموقع الإلكتروني: https://url-shortener.me/4RWY

			8%، البنوك والتأمين 1%	17%، ملكية دور السكن 5%

المصدر: 1- وزارة التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي والدخل القومي لسنتي 2014- 2015، الجهاز المركزي للأحصاء، بغداد، 2018، ص ص 3-7.

2- وزارة التخطيط، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2024، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد، 2025، ص ص 2-4.

من الجدول في الأعلى، نلحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع هيمنة الأنشطة السلعية، ولاسيَّما قطاع النفط، بما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد، وتراجع التنويع الإنتاجي. وقد انعكس ذلك على محدودية مساهمة الأنشطة التوزيعية، والخدمية. ويتصل هذا الواقع مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، إذ يحد ضعف التنويع من تحقيق الهدف (8) المتعلق بالنمو الاقتصادي، والعمل اللائق، ويقيد التقدم في الهدف (9) الخاص بالصناعة والابتكار، ويؤثر في الهدف (12) المتعلق بالإنتاج والاستهلاك. فضلاً عن ذلك، فإنَّ الاعتماد المفرط على النفط يضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق الهدف (1) القضاء على الفقر، والهدف (10) الحد من أوجه عدم المساواة، نتيجة هشاشة فرص العمل، وتذبذب الدخل، مما يستدعي تبني سياسات تنموية شاملة قائمة على تنويع القاعدة الاقتصادية.

2- مكافحة الفساد المالي والاداري:

وضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد والمفسدين إداريًا، وماليًا، وتعزيز الحاكمية، والمساءلة، والشفافية. وتأسيس هيئات رقابية لمكافحة الفساد، وتوفير الآليات الكفيلة للحد منه، مثل: هيئة النزاهة، ولجنة النزاهة البرلمانية، وغيرهما[91]. ويتطلب تفكيك ظاهرة الفساد العمل على توسيع دور المجتمع في الرقابة الشعبية، وحراسة المال العراقي، ودور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز قيم تواجه الفساد، وسلوكياته، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تقلص من دائرة الفقر، وتوافر مطلق الحرية لوسائل الإعلام، لغرض متابعة قضايا الفساد، ونشرها[92]. وقد أشار تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في (2025/12/2)، إلى تقدم العراق (26) درجة لعام (2024)، وبزيادة ثلاث نقاط عن عام (2023)، وتقدمه إلى المرتبة (140)، ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة من لدن الحكومة العراقية، وأجهزتها الرقابية، منها: تبسيط الاجراءات في المؤسسات الخدمية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، ومكافحة الفساد، وإمتثال العراق للاتفاقيات الدولية، والإقليمية لمكافحة الفساد، وعقد الشراكات مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتحقيق نسبة عالية في نزاهة الانتخابات، وسعيهِ لإقرار قانون حق الحصول على المعلومة، وافصاح المسؤولين عن ذممهم المالية، ومباشرة الحكومة بتنفيذ مشروع التحول الرقمي[93].

3- تعزيز بيئة الاستثمار والأعمال

91- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الألوية في العراق، (بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء، 2011)، ص18.

92 - هيثم عبد الله سلمان، الاصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018)، ص6.

93- هيئة النزاهة الاتحادية، العراق يتقدم في تقرير منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد بثلاث نقاط و (١٤) مرتبة، خبر منشور بتأريخ (2\12\2025)، متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة: https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=9804

على الحكومة العراقية تحقيق الاستقرار السياسي، والأمني، عبر تعزيز الحوار السياسي، والجهود الأمنية، واتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة الفساد في القطاع الحكومي، والأعمال التجارية، والذي يسهم في تحسين ثقة المستثمرين، وتحسين بيئة الأعمال، عبر تبسيط الاجراءات البيروقراطية، وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين، وتعزيز البنية التحتية عبر فتح الاستثمار في الطرق، والموانئ، والطاقة، والمياه، والاستثمار في التعليم، والتدريب المهني، لتنمية مهارات القوى العاملة، والتي تلبي متطلبات سوق العمل، وتشجع قدرة البلد على جذب الاستثمارات[94].

4- السيطرة على أسعار الصرف وتطوير القطاع المصرفي:

تكمن أهمية السيطرة على سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العام، والحد من التضخم المستورد، وحماية القوة الشرائية للمواطنين، وضمان استقرار الموازنة العامة. ولذلك ينبغي وضع حلول فعَّالة للحد من تقلبات أسعار الصرف، منها: تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي عن التدخلات السياسية، وتعزيز قدرتهِ في التحكم في السياسة النقدية، عبر رفع احتياطاته من العملات الأجنبية، لتغطية احتياجات السوق المحلية، وتبني سياسة نقدية مرنة، تتكيف مع التغيرات في الاقتصاد المحلي، والعالمي. ودعم الاصلاحات الاقتصادية، والمالية الشاملة، عبر تحسين مستوى الحوكمة المالية، وتقليل الفساد، وتعزيز الشفافية في صرف الأموال، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، والمنظمات الاقتصادية العالمية، عبر عقد اتفاقيات تجارية، واستثمارية، ومن ثمَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنقدي، وتقليل تأثير تقلبات أسعار الصرف[95].

فضلاً عن ذلك، العمل على تطوير القطاع المصرفي، واصلاحه، وإعادة هيكلته، عبر توفر عدة متطلبات، منها: تنفيذ العديد من القرارات الوزارية بإصلاح القطاع المصرفي، وتفعيل استراتيجية إعادة هيكلة المصارف الحكومية، وتنفيذها، عن طريق الاسهام الحقيقي في النشاط المصرفي، والاقتصادي، والتقويم الحقيقي لنشاط المصارف عن طريق المعايير المصرفية الدولية، وتشديد الرقابة والتدقيق على نشاطات المصارف الحكومية والأهلية[96]. والعمل على تفعيل المؤسسات، والشركات الداعمة لعمل القطاع المصرفي، كشركة ضمان الودائع، والبدء بتشريع المؤسسات التي تحمي القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية، والخاصة، وتمكين القطاع المصرفي بإمتلاك القدرات البشرية، والامكانات، والبنية التحتية، والتقنية، للالتحاق بركب التطور في العمل المصرفي، وإعادة النظر بالتشريعات المصرفية، والتي تنظم العمل المصرفي، منها: قانون البنك المركزي رقم (56) لعام (2004)، وقانون المصارف رقم (94) لعام (2004)، وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لعام (2004)[97].

94- ماجد كاظم ملامي، تحديات النهوض بالاستثمار في العراق– الواقع والمعالجات، الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، (بغداد: وزارة المالية العراقية، 2025)، ص225.

95- طيبة جاسب حزام، الحلول الممكنة للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف، مجلة الراصد، العدد (3)، وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2025) ، ص48.

96 - حسن لطيف كاظم وآخرون، البنك المركزي العراقي الأدوار.. المهمات.. وخيارات المستقبل، ص131.

97 - صادق طعمة خلف، الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الاصلاح، مصدر سبق ذكره، ص77.

ومما سبق، يمكن القول: إنَّ الآليات الاقتصادية، والمتمثلة بتنمية القطاعات غير النفطية، ومكافحة الفساد المالي، والإداري، وتحسين بيئة الاستثمار، والأعمال، تمثل ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق. والذي يتطلب تطوير القطاعات الصناعية، والزراعية، والسياحية، بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، ويوفر فرص العمل، ويحافظ على الموارد البيئية. كما تسهم مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، والحوكمة، في تحسين استغلال الموارد المتاحة، ودعم مسارات التنمية. فضلا عن ذلك، تعدُّ السيطرة على سعر الصرف، وتطوير القطاع المصرفي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، لما لهما من دور محوري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. ويؤكد ذلك أهمية التكامل بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنمو الشامل، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. والذي يسهم في تحقيق الأهداف (7، 8، 16)، (1،10،11)، (12، 13، 14، 15)، والمتعلقة بالطاقة النظيفة، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والسلام، والعدل، والمؤسسات القوية، والقضاء على الفقر، ومدن، ومجتمعات محلية مستدامة، والانتاج، والاستهلاك المسؤولان، والحفاظ على البيئة.

خامسًا- آليات بيئية

1- تعزيز الاستدامة البيئية وحمايتها

طرحت وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة (2024-2030)، للتعامل مع القضايا البيئية، وتهدف الى حماية البيئة، وتحسينها، والعمل على استدامتها عن طريق تخطيط شامل، يرتكز على أسس الحوكمة، والتشاركية بين المؤسسات، والأفراد، وتضمنت خمسة برامج استراتيجية، هي: حماية البيئة وتحسينها، والتغيُّر المناخي، وتعزيز الشراكات، ونشر الثقافة البيئية، والحوكمة البيئية[98]. وفيما حددت خطة التنمية الوطنية الأهداف الرئيسة، لتعزيز الاستدامة البيئية، وهي: دعم الاستجابة لمستلزمات الاستدامة البيئية، والتغير المناخي، ومواجهة التصحر، وتقلص الغطاء النباتي، وتداعيات التغيُّرات المناخية على النشاط الزراعي، والإدارة العقلانية للمخلفات، والنفايات الخطرة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والحد من آثار التغيُّر المناخي، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى أقل من (2) درجة مئوية، وتوفر البيانات البيئية[99].

2- مواجهة التغيُّر المناخي

قدَّم العراق عدة وثائق وطنية للتكيُّف مع التغيرات المناخية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منها: وثيقة البلاغ الوطني الأول إلى الاتفاقية الإطارية لتغيُّر المناخ لعام (2016)، والتي تضمنت جرد الغازات الدفيئة، واجراءات التخفيف، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. ووثيقة المساهمات المحددة وطنيًا لعام 2021، والتي تناولت تداعيات التغيُّرات المناخية، وإجراءات التكيُّف، ووثيقة الاحتياجات التكنولوجية، والتي تعدُّ أول وثيقة نقل للتكنولوجيا في

98 - وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (2024-2030)، بغداد، 2024، ص10

99- وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، الجهاز المركزي للأحصاء، بغداد، 2024، ص124.

مجال التغيُّر المناخي للعراق، تهدف إلى تقييم الاحتياجات التكنولوجيا للقطاعات (الطاقة، والصناعة، والزراعة، والموارد المائية)، بالتشارك مع المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية[100]. إنَّ السياسات البيئية لم تعد حكرًا على المؤسسات الرسمية، بل انتقلت إلى الأفراد، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز التفكير، والأحزاب، للمشاركة في صنع القرار البيئي، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وبالتنسيق مع الباحثين، والمختصين[101]. وتسهم التوعية البيئية في تعزيز التكيف بين الأفراد، وبيئاتهم، وتشجع على حماية البيئة، عن طريق تطوير القدرات المجتمعية. في حين تقدم التكنولوجيا حلولاً فعَّالة، كإستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الموارد[102].

3- تحقيق الأمن المائي

يرتبط الأمن المائي ارتباطاً وثيقًا بالأمن الوطني للدولة، إذ تكتسب المياه العذبة أولية خاصة لدول العالم كافة. ويعدُّ الأمن المائي أولوية سياسية، واقتصادية، ملحة للاستقرار الاجتماعي، ويتطلب ابتكار وسائل فعَّالة تنقل العراق من الحالة السلبية إلى حالة الاستجابة الفاعلة، وتقديم خدمات المياه للمجتمع بصورة أفضل[103]. ولمواجهة أزمة المياه، وتداعياتها، يمكن اتباع عدة استراتيجيات، منها: التعاون الإقليمي، والدبلوماسية المائية، والاستثمار في تقنيات الري الحديثة، والزراعة العضوية، وتحسين البنية التحتية للمياه، وفاعلية الإدارة الحكومية، وتوافر الاحصائيات الدقيقة، ونشر التوعية المجتمعية والتعليمية، والتكيف مع التغيُّر المناخي، ووضع خطط الطوارئ[104].

ومما سبق، يمكن القول: إنَّ تحقيق التنمية المستدامة في العراق، يرتبط ارتباطاً وثيقًا بمراعاة البعد البيئي، عن طريق حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، والمياه، واستخدام الطاقة المتجددة، وصون التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات. وتسهم مواجهة التغيُّر المناخي عبر خفض الانبعاثات، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري في دعم الأمن البيئي. ويُعدّ الأمن المائي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إذ تتطلب إدارته المستدامة تكاملاً بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بما ينعكس إيجاباً على الحد من الفقر، وتحسين الصحة، والتعليم، وحماية البيئة. والذي يحقق الأهداف (7، 14، 15، 13، 12، 6)، والمتعلقة بالطاقة النظيفة، وحماية البيئة، والاستهلاك، والانتاج المسؤولان، والمياه النظيفة، والنظافة الصحية.

---

100 - وزارة البيئة، التغيرات المناخية، بغداد، 2024، متاح على الموقع الرسمي للوزارة:https://moen.gov.iq/ar/climate-change

101- عبد العزيز عليوي، الديمقراطية البيئية وسياسة التصدي للتحديات المناخية في العراق، في وقائع المؤتمر الدولي للمناخ بعنوان العراق والتغير المناخي انعكسات الامن والتنمية،(بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2024)، ص162.

102- عمار سعدون سلمان و أم البنين علي بدر، دور استراتيجية التنمية المستدامة في مواجهة آثار التغير المناخي في العراق: رؤية إستشرافية، مصدر سبق ذكره، ص105.

103 - شيماء تركان صالح، الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وامكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(74)، (بغداد، 2023)، ص 180.

104 - عبد الرزاق حمزة عبدالله، أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (90)، (بغداد، 2024)، ص260.

الخاتمة

تكمن طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، بالتكامل المتبادل، فتوافر الأمن يؤدي إلى الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية، وبينما تسهم التنمية المستدامة في الحد من مسببات الصراع، كالفقر، والتخلف، والبطالة، وعدم المساواة، والذي يوفر أمنًا مستدامًا. وتعتمد الاستراتيجيات الحديثة للأمن الوطني، على دمج العوامل البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والذي يتجاوز البعد العسكري، لتحقيق مرونة شاملة في مواجهة التهديدات، كالتغير المناخي، وندرة الموارد. ومن ثَمَّ فإنَّ معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، عن طريق ممارسات مستدامة كبناء مؤسسات قوية، وتحقيق العدالة، ووجود قطاعات أمنية خاضعة للمساءلة، تعمل في ظلّ سيادة القانون، والتي تُسهم في بناء دول أقوى، وأكثر مرونة، محولةً التركيز من الحروب التقليدية إلى الأمن الشامل.

وأدركت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام (2014)، حجم التحديات التي تواجه أمنها الوطني، ولذلك قدمت الخطط الاستراتيجية في مختلف القطاعات، وعملت على تنفيذها، وكانت من أولياتها فرض الأمن، والاستقرار، لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. **وعليه توصل البحث الحالي إلى عدة استنتاجات:**

1- يرتبط الأمن الشامل والأمن الإنساني بعلاقة تكاملية، إذ يؤدي ضعف الأمن الشامل إلى تراجع أمن الفرد، وتعميق هشاشة الدولة، في حين يسهم تعزيز الأمن الإنساني في دعم تماسك المجتمع، وتقوية مؤسسات الدولة، بما يقلل من الهشاشة، ويعزز الاستقرار والتنمية. والذي أنعكس على التأثير المتبادل بين الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، إذ يشكّل كل منهما شرطاً أساسيًا لتحقيق الآخر، ولا يمكن الفصل بين متطلبات الأمن، والاستقرار، والتنمية المستدامة.

2- إنَّ التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، ولاسيَّما التحديات الأمنية، وضعف الأداء المؤسسي، وتفشي الفساد، والهشاشة الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية، والبيئية، تمثل عائقًا رئيسًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- إنَّ الاقتصار على المعالجات الأمنية التقليدية، من دون تبني إصلاحات مؤسسية، واقتصادية، واجتماعية شاملة، يؤدي إلى نتائج مؤقتة، ولا يحقق استقرارًا مستدامًا.

4- إنَّ ضعف الحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، أسهم في تعميق الاختلالات التنموية، وأضعف قدرة الدولة على توظيف مواردها، لتحقيق الأمن والتنمية معاً.

5- إنَّ الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق تطوير التعليم، والصحة، وبناء القدرات، يعدُّ عاملاً محوريًا في تعزيز الأمن المجتمعي، والحد من مسببات عدم الاستقرار، ودعم التنمية المستدامة.

6- إنَّ معالجة التحديات البيئية، ولاسيَّما التغيُّر المناخي، وندرة المياه، تمثل بعدًا أساسيًا من أبعاد الأمن الوطني، لما لها من تأثير مباشر في الأمن الغذائي، والصحي، والاجتماعي.

7- إنَّ تبني مقاربة شاملة للأمن الوطني، تقوم على التكامل بين الأبعاد الأمنية، والمؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، يسهم في تعزيز الاستقرار، وبناء دولة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

قائمة المصادر

أ- المصادر العربية

1- إبراهيم خليل سلطان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، (2021).

2- أحمد عبد الله ناهي، وعلي محمد علوان، الإصلاح السياسي في العراق قراءة في أهم التحديات الداخلية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (54)، (بغداد، 2018).

3- أحمد مجباس العيساوي، الأزمة المائية في العراق وتأثيرها على الأمن القومي قراءة في أبعادها الاستراتيجية، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، مقالة منشورة بتأريخ (19\7\2025)، متاح على الموقع الالكتروني:https://url-shortener.me/1I24

4- أحمد مصطفى جبر، دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الامن الوطني: دراسة حالة اليابان، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد (40)، العدد (2)، (الرياض، 2024).

5- أزهار عبد الله حسن، وشيماء جمال محمد، محفزات الإرهاب العابر للحدود الوطنية في العراق ودور جهاز مكافحة الارهاب في مكافحته، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الارهاب، جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية، المنعقد بتأريخ (10-11\نيسان\ 2021)، (بغداد،2021).

6- اسامة عباس الساعدي وآخرون، المخدرات والادمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية، (بغداد: دار الكتب والوثائق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017).

7- الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب، جهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، (2021).

8- الأمم المتحدة، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، (نيويوك: منشورات الأمم المتحدة، 1997)، متوفر على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/rBqflp

9- بشير معمورية وآخرون، السلوك العدواني في الجامعة ودور التربية في مواجهته، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2009).

10- بلوك، س.، إيمرسون، واخرون، مؤشر الأداء البيئي لعام 2024، مركز ييل للقانون والسياسات البيئية، متاح على الموقع الالكتروني: https://epi.yale.edu/country/2024/IRQ

11- تنظر: المادة (8) في قانون رقم (40) لعام 1977، المعدل الخاص بنظام الاحزاب السياسية في مصر، متاح على الموقع الإلكتروني: https://marsd.daamdth.org/2018/02/15/1676

12- ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

13- حاتم الفلاحي، غياب العقيدة العسكرية للجيش العراقي الجديد بعد عام 2003م الأسباب والنتائج، (مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، مقالة منشورة بتأريخ (4\2\2022) ، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/6oBMhb

14- حازم جري منيجر، التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (69)، (بغداد ، 2022).

15- حامد عبد الحسين، تذبذب سعر الصرف في العراق: الأسباب والمعالجات، حلقة نقاشية، عقدت بتاريخ (14\10\2023)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاحة على الموقع الإلكتروني: https://fcdrs.com/arabic/pem8iNy_

16- حسن لطيف كاظم وآخرون، البنك المركزي العراقي الأدوار.. المهمات.. وخيارات المستقبل، (بغداد: مركز الرافدين للحوار ، 2021).

17- حمدي عبد العزيز، الجريمة والقضاء في الشرق الأوسط حالات مختارة، ط1، (القاهرة: دار الطلائع للنشر، 2017).

18- حيدر عبد الوهاب، ورقة بحثية بعنوان التمويل السياسي للأحزاب، مقدمة إلى الندوة الخاصة بالأحزاب السياسية، قسم الدراسات القانونية، (بيت الحكمة، بتاريخ (13\4\2016))، متاح على الموقع الإلكتروني: https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=604

19- خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، (بغداد: بيت الحكمة، 2012).

20- رافع خضر شبر، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني العراقي،(بغداد: السنهوري، 2012).

21- رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن القومي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (2025-2030)، (بغداد: المركز الوطني للتخطيط المشترك، 2025).

22- رئاسة مجلس الوزراء، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب، 2015-2020، (بغداد: جهاز مكافحة الارهاب).

23- سامي نجم، التطرف الفكري الاصول الفكرية لجماعات التطرف المعاصرة، (الاسكندرية: دار اكتب للنشر، 2023).

24- سعد عبيد علوان ورياض فاضل محمد، الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات، مجلة المعهد، معهد العلمين، العدد (15)، (النجف الأشرف، 2023).

25- سمير عباس النصيري، أزمة الاقتصاد العراقي – التحديات — وفرص الاصلاح، شبكة الاقتصاديين العراقيين، مقالة منشورة بتاريخ 9\11\2015، متاح على الموقع الالكتروني: https://url-shortener.me/4RWY

26- شيماء تركان صالح، الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وامكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (74)، (بغداد، 2023).

27- صابرين عدنان والي وايمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق، مجلة حمورابي، العدد (35)، (بغداد، 2020).

28- صادق طعمة خلف، الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الاصلاح، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (49)، العدد (145)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2024).\

29- طه حميد حسن، دور السلطة القضائية في بناء الديمقراطية في العراق، مجلة رسالة الحقوق جامعة كربلاء، العدد (6)، (كربلاء، 2014).

30- طيبة جاسب حزام، الحلول الممكنة للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف، مجلة الراصد، العدد (3)، وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2025).

31- عبد الرزاق حمزة عبد الله، أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (90)، (بغداد، 2024).

32- عبد العزيز عليوي، الديمقراطية البيئية وسياسة التصدي للتحديات المناخية في العراق، في وقائع المؤتمر الدولي للمناخ بعنوان العراق والتغير المناخي انعكاسات الأمن والتنمية، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2024).

33- عبد الله كريم حمادي، التخطيط الاستراتيجي والتنمية السياسية المستدامة قراءة في الاهداف والنتائج، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (100)، (بغداد، 2025).

34- عدنان حسين الخياط، بعد انتهاء عام 2021 / تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار .. بين متطلبات الحاجة المالية والحاجة إلى الإصلاح، مقالة منشورة بتاريخ (8\1\2022)، مركز الدراسات الاستراتيجية .جامعة كربلاء، متاح على الموقع الإلكتروني: https://url-shortener.me/A7XN

35- عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص، (بغداد: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2021).

36- علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور أمني، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (33-34)، (بغداد، 2020).

37- علي صباح محمد و عبد الرحمن محمد، توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة، مجلة كلية دجلة الجامعة، جامعة دجلة، المجلد (7)، العدد (3)، (بغداد، 2024).

38- علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012).

39- عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية، في كتاب الارهاب داعش أنموذجاً، (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2015).

40- عمار سعدون سلمان وأم البنين علي بدر، دور استراتيجية التنمية المستدامة في مواجهة آثار التغير المناخي في العراق: رؤية استشرافية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (64)، (بغداد، 2025).

41- غني الخاقاني وميسون طه حسين، قانون الأحزاب السياسية العراقي الجديد في ميزان الدستورية، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، كلية الدراسات الإنسانية، العدد (6)، (بغداد، 2016).

42- فاضل جويد عداي، الأبعاد الجيوسياسية لفتوى الجهاد الكفائي عام 2014، مجلد القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد (27)، العدد (3)،(القادسية، 2024).

43- فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، (عمان: دار غيداء، 2011).

44- فلاح خلف علي و سهيلة عبد الزهرة، تحليل ابعاد ظاهرة تأكل راس المال البشري في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد (49)، العدد (146)، (بغداد، 2024).

45- فهد مزمان خزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران 2014: الأسباب والحلول المستدامة، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج، (البصرة، 2019).

46- مؤشرات الحوكمة العالمية، مجموعة البنك الدولي، (2025)، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access

47- ماجد كاظم ملامي، تحديات النهوض بالاستثمار في العراق– الواقع والمعالجات، الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، (بغداد: وزارة المالية العراقية، 2025).

48- مايكل نايتس وألكسندر، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق: جهاز مكافحة الارهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح، مقالة منشورة بتاريخ 19\7\2017، تاريخ الاطلاع (8\12\2025)، متوفر على الرابط: https://url-shortener.me/5I6B

49- مثنى علي حسين، الواقع التعليمي والتربوي في العراق: دراسة تحليلية لأهم البيانات والمؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2023-2024، المديرية العامة للتخطيط التربوي، (بغداد، 2024).

50- محمد مجي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، (الأردن: دار دجلة، 2019).

51- محمد مجي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع: العراق بعد العام 2017 انموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2023.

52- محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة: اقتراحات عملية، بحث مقدم الى مؤتمر (بيت الحكمة العلمي السنوي في بناء الدولة، بغداد، 18\كانون الثاني\ 2012).

53- مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (20)، (تكريت، 2020).

54- مروان سالم العلي، محددات واستراتيجيات التحول نحو الحوكمة الرقمية في العراق... حلول أمام صانع القرار، ورقة بحثية، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024).

55- مصطفى ابراهيم سلمان، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد (10)، العدد (1)، (ديالى، 2021).

56- معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرا، بلجيكا، لبنان)، (بغداد: دار الكتب العلمية، 2015).

57- المعتصم بالله الجوارنه وديمه محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، (عمان: دار الخليج، 2017).

58- معجب بن أحمد الزهراني، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر، 2016).

59- مكتب حقوق الانسان في المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق. تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، (جينيف: 2014).

60- منظمة الأمم المتحدة للهجرة، العراق أزمات النزوح (2014- 2017)، مكتب يونامي، العراق، (2018).

61- مهدي محسن العلاق وآخرون، التقرير الوطني للتنمية البشرية، العراق المواطنة وصياغة عقد اجتماعي جديد، (بغداد: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومركز رواق بغداد، 2025).

62- نجدت صبري ئاكره بي، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، (الاردن: دار دجلة، 2015).

63- نواف قطيش، الامن الوطني وإدارة الأزمات، (عمان: دار الراية للنشر، 2009).

64- نور سعد محمد وحسام بردان عايش، حقوق النازحين في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (54)، (بغداد، 2023).

65- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد (2)،عدد (خاص)، جامعة النهرين، (بغداد، 2021).

66- هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (عمان: دار حامد للنشر، 2012).

67- هيثم عبد الله سلمان، الاصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018).

68- وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (2024-2030)، بغداد، 2024.

69- وزارة البيئة، التغيرات المناخية، بغداد، 2024، متاح على الموقع الرسمي للوزارة: https://moen.gov.iq/ar/climate-change

70- وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، (2018).

71- وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، (2024).

72- وزارة التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي والدخل القومي لسنتي 2014- 2015، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، (2018).

73- وزارة التخطيط، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (بغداد، 2024).

74- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، المركز الاحصائي، (بغداد، 2024).

75- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الألوية في العراق، (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2011).

76- وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، متاح على الموقع الرسمي: https://moi.gov.iq/?page=46

77- وزارة الداخلية العراقية، مديرية الأمن السيبراني، متاح على الموقع الرسمي للوزارة: https://2u.pw/7SilQJ

78- وزارة التخطيط، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2024، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (بغداد، 2025).

79- وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (2017).

80- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة، ط1، (عمان: الأكاديميون للنشر، 2014).

81- يزن خلوق محمد، منظمات المجتمع المدني وإشكالية الاندماج في المجتمعات المتعددة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد (16)، العدد (54)،(الموصل، 2022).

82- يوسف راضي كاظم و عبد الجبار كريم، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد (20)، (بغداد، 2023).

ب- المصادر الاجنبية

[1] - Nenger Iorkpen, "Peace and Security- Essential Tools for National Development", International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol (6) , Issue(1), The Administrative Staff College of Nigeria, (2022)

[2]- United Nations, UN E-Government Survey 2024, Department of Economic and Social Affairs, (New York: 2024),

3- Global Cybersecurity Index 2021, International Telecommunication Union Development Sector, ITU Publications, 2021.

4- Global Cybersecurity Index 2024, International Telecommunication Union Development Sector, ITU Publications, 2024.

5- Fragile State Index (FFP), The Fund for Peace, Indicators, Available at: https://fragilestatesindex.org/indicators/